السياسة والهيكل القانوني للمياه

الضبط: الإدارة:

هو ذلك النظام الذي ينمي ويزيد مصادر المياه وخدمة توصيلها وقد نشأ المصطلح دون تعريف مقبول عالمياً .

الضبط ربما يكون أفضل مفهوم للنشاطات الإقتصادية والسياسية والجهات الإدارية المختصة لمناقشة قضايا الدولة في جميع مستوياتها. إن الضبط بشكل محدد – يعتمد على أساسيات الإدارة والسياسة لحل المشاكل أو استقلال وتحيط بها أدوات عامة – مثل القانون والأنظمة والمنشآت الاقتصادية والنفقة العامة ، أو أي مبادرة حكومية تستخدم لتحقيق القرارات. إن التقدم في التنمية ورفاهية الإنسان وفقاً لدخل ومعدات التعليم وإنخفاض نسبة وفيات المعتصرين وتقليص الفقر و... الخ تنتج عن ذلك حكومة سياسية فعالة.

لا تعرف إدارة المياه دائماً بأنها ذات أهمية وهناك رابط بين الضبط والإدارة ، أولاً : يقبل تقرير واسع في عام 2000م عن الإجتماع الدولي الثاني في لاهاي عندما عبر أعضاء المؤتمر الدولي عن شكرهم لتوقيع اتفاقية ضبط المياه والمفتاح الأساسي هو: حق الملكية وضبط وإدارة المياه. طابق القادة عند الؤتمر "إدارة المياه العامة" كتحديات رئيسية لإدارة مصادر المياه.

أنشأت الأمم المتحدة عدة معايير ضد صناع القرارات والمؤلفين السياسيين وقوانين وإدارة القرارات لتحديد ووضع إدارة فعالية نموذجية تتمثل تلك المعايير في:.

- نظام دعم مشاريع الأهالي.
- أن يكون لدى كل الفئات في المجتمع أدوات معادلة تنمية المياه على وجه صحيح.
- أن تكون السياسات والنشاطات الإدارة مترابطة ومفهومة.
- أن تكون مؤسسات المياه مسئولية عن إحتياجات أصحاب المصلحة وطلباتهم.
- أن تكون إدارة المياه متكاملة.
- أن يعتمد نظام الإدارة على المبادئ الاخلاقية للمجتمع في أداء وظيفتها.

بالنظر إلى ارتفاع شح المياه عالمياً والطوارئ التقنية الجديدة ، بعض الدول لديها الاستعداد في البدء لتبديل والوصول إلى هياكل إدارة المياه. على الرغم من أن أي أمة لديها اصلاحات متنوعة تشاركها المبادئ في المجهودات.

تضع معظم الاصلاحات اللامركزية قرارات تزيد من مشاركة المسئول في قرارات إدارة المياه تريد وتنمي المشاركات العامة والخاصة والمبادئ المتحدة لإدارة مصادر المياه المتكاملة أو الإدارة المتكاملة بحوض النهر وتوضح الدور الدستوري والمسئوليات والتشريعات الرسمية وغير الرسمية بحقوق المياه العرفية.

تضمن الأهداف القومية المحددة لإدارة الإصلاحات المتنوعة عدد من المصانع وفقاً لمستوى الأمة في التطور والتصنيع. غالباً ما يكون للدولة المتقدمة سلطة في وضع القانون مثل القانون القومي والتشريعي أكثر إلتزاماً بالمفروضات والإنجازات إضافة إلى المساعدات السياسية والمسئول الإداري والمصادر المهمة لتغيير هيكل الإدارة. وبالجانب الآخر ، غالباً ما تمتلك الأمم المتحدة المرونة للإصلاح العام القانوني والسياسي في الكماليات وإعادة وضعها وفقاً للإحتياجات المتداولة والواجهات المنبثقة.

أكل من خلال هذا الكتاب أن أي دولة لديها تنوع فريد ، جغرافياً وتاريخياً وقانونياً وتنوع في المصادر وإحتياجات لتنمية الأقتصاد من ثم يجب على أي حكومة لتحديد أفضل الأعمال في مناهجها الخاصة.

السياسة العامة:-

تتكون إدارة المياه بصورة عامة من خلال السياسات المائية لإدارة استخدام المياه ربما تكون السياسة قومية أو عالمية أو محلية ، على الرغم من أن هذا الباب يركز على المحلية فقط. السياسة تعكس الضوء على مبادئ الدولة ووظائفها وتفصل القوانين والإستراتيجية الأخرى التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها.

تحتوي السياسة على مساعي إجتماعية شاملة ، كضمان طرق عالمية للمياه أو تصنيف المساعي لتسكين الاشكاليات المحددة مثل إدارة المياه اللامركزية للكفاءة الكبرى. غالباً ما تركز السياسة على المدى البعيد للأهداف والنشاط حسب الهيكل المستقبلي لنشاط الحكومة. يجب على سياسة المياه أن تكون فعالة لتوليد اكبر تنظيم

للمياه ، إدخال هيكل منضبط يشمل إدارة الإقتصاد والمجتمع ومصادر الطبيعة. وتشمل الأهداف الرئيسية السياسية المياه المتكالة المياه والأرض وتعريف المساعي لقطاعات المياه المختلفة وتكوين منهج للتمييز والقياس تقديم وتقييم التكاليف وفوائد تنمية المشروع وتصميم استراتيجيات طويلة المدى المستخدمة في أي قطاع وحوض النهر وتتضمن المحاولات الإستراتيجية منذ تصريح مؤتمر "ريو" للتنمية والبيئة والذي إتخذ له مؤتمر "الولايات المتحدة" بنفس الإسم في عام 1992م شملت المنظمات العالمية برنامج التنمية المحتمل وفقاً لتعهدات الامم لضمان تطور الاقتصاد والمجتمع مصحوبة بنظام حماية البيئة.

على سياسة المياه الجيدة عمل دراسة متساوية للمياه ليس فقط من ناحية اقتصادية بل من نواحي المجتمع والبيئة. بما أن المناهج القومية والتقنيات تتغير عبر الزمن يجب على السياسة أن تكون حركية أيضاً ويجب أن يكون لديها الكفاءة في المرونة لمعالجة القضايا القومية والعالمية المنتشرة وأهداف تنمية الحكومة ، لكن على الرغم من ذلك ليس لديها المرونة الكاملة لذلك غالباً ما يحدث تغيير بسبب الشكوك بين الوحدات المنظمة. إن وجود القانون والمبادرة يجب أن يراجع على الرغم من خلق سياسات جديدة أو تصحيح السياسات المتداولة لضمان الثبات والإنسجام مع المستوى القومي.

بالرغم من أن سياسة المياه شيء فريد لكل دولة ، تشترك تنمية السياسة الناجحة مع الهئيات العامة. كما يجب على الحكومة عمل إستراتيجيات تتركب من أدوات تشريعية مثل القانون والأحكام وأدوات الإقتصاد مثل الضرائب أو الضرائب المقتطعة ووسائل أخرى مثل التعليم والوعي والمبادرة ، تلك الادوات تبني حائط لإدارة المياه.

النظرة القومية والعالمية للهيكل القانوني لإدارة المياه:ـ

إن الإدارة الأساسية هي التشريع مثل: القوانين والأحكام التشريع كالسياسة يمكن أن يوجد في مختلف مستويات الحكومة محلي أو بلدي ، اقليمي أو ريفي ، قومي أو عالمي ، توضع القوانين بصورة عامة في مقدمة الحقوق ثم الإلتزامات والقوانين العالمية ، وتتشيء أيضاً هيكل واسع لمتطلبات متوزعة في الشركات الفرعية التابعة للإستثمار مثل الاحكام الوزارية. يوضع دستور وقانون الدولة العام خارج الحدود

الثابتة لأي اقليم أو حكومة محلية ربما تسن القانون. هذا نادر ما يتعمد على نظام الدولة القانوني والتقاليد القانونية.

أكثر نظامين إنتشاراً هما القانون العام والقانون المدني يسن القانون العام من قانون "أنجلو ساكسون" التقليدي. يبدأ القانون أولياً من المجلس التشريعي ، لكن الجزء الأساسي هو التنمية الرئيسية عن طريق مشاكل وحالات المحكمة في تأليف المذاهب ، تتبع المحكمات - سبق الاقرار ، ذلك يعني أن القضاة تتبع السابق. للدولة قانون دستوري أيضاً وتلعب المحاكم دوراً مهما في الترجمة عند كل من القوانين المنسقة وغير المنسقة للمذاهب التشريعية.

إن دول القانون المدني لديها قوانين طويلة منحدرة أو متأثرة بشفرة نابليون القديمة. عامة ، تلعب المحاكم في تلك الدول دور أقل أهمية في الترجمة القانونية. القوانين الأهلية مشتقة من العادات وتقاليد الشعب ، وسائدة في كل القوانين العام والمدني.

بالإضافة إلى القانون القومي بعض الدول تخضع لتنوع الإلتزامات الدولية هنالك أربعة مصادر للقانون الدولي هي: المعاهدات ، القوانين العرفية ، المبادئ العامة ، الاحكام القانونية.

1. المعاهدات الدولية والإلتزامات الأخرى تؤخذ على طبق الموافقة عن طريق أرقام محددة من الأمم ، ويجب على تلك الأمم إحترام الاتفاقية الموقعة.
2. القانون الدولي العرفي متفق عليه بين الولايات ويعرض عن طريق كل من القيادة الممتدة وفهم الإلتزام التشريعي لتكوين طريقة معينة بمعنى أخر أن القانون العرفي يتغذى من الأعراف والممارسات حيث أن تلك الدول تميزها كشيء إجباري.
3. المبادئ العامة للقانون الدولي هي مبادئ متعارف عليها لدى القانون الأهلي لبعض الدول عنما يكون قانوناً عرفياً وليس تقليدياً يغطي قضايا قانوني مخصصة ربما تؤدي تلك المبادئ للمثالية.

4. الأحكام القانونية تطبق القانون الدولي وتشمل الأحكام والقوانين إستشارية للمحكمة الدولية والتعويضات بواسطة المحاكم التقليدية والقرارات بواسطة محاكم القومية.

هذا مهم لتنظيم القانون الدولي ويعتمد على موافقة الرئيس غالباً ما يكون للشعب موقع مراقبة أو تطبيق ميكانيكي.

الطرق التقليدية والحديثة:-

غالباً ما يفصل التشريع القومي للمياه بين قطاعات مصادر الماء المختلفة دون الإعتبار بترابطها مثل: يتأثير تلوث المياه بالكمية "كتدفق النهر الرئيسي ممزوج بكثافة ملوثة" وبالسيطرة على التلوث تنظيم وإدارة المياه بصورة واسعة عن طريق توزيعها. تتأثر المياه الجوفية. بنفس النموذج ، بعض من مصادر المياه المنابع لديها مميزات لكل من المياه الجوفية والسطحية لذلك ربما لا ينظم أو إذا نظم تتم بتركيز. بصرف النظر عن الحقائق الهيدروجينية ، بعض الامم تقسم القوانين وفقاً للمياه الجوفية والسطحية وتحديد مصادر المياه غالباً ما تتأثر مياه الشرب. نتيجة لذلك فإن المؤن المتعلقة بالمياه غالباً ما تتأثر خلال المدى الواسع للقوانين والقواعد أو المراسم. لعل للهيكل القانوني للمياه تداخلات ومضاعفة المسئولية بين السلطات المختلفة وتترك غموض وفجوات تغطي المناطق الشاحبة أو المناطق شبه السياسية التي تحت التشييد أو التي تجاهلت دون نظام بغياب القانون المحدد.

على كل حال إن القانون يشوش السياسة مثلاً: حماية المياه السطحية على نفقة المياه الجوفية. يجب أن تتلائم قوانين المياه نوعاً ما في الماضي بعض الأمم تصيغ سياستها وقوانينها المائية تحت إفتراض أن المياه متجددة. وفقاً لذلك يعالج الهيكل الالي تحديات المياه في الندرة والإحتياجات المستمرة لإدارة مصادر المياه بشكل ناقص. ربما لا تصرح السلطات مرسوم الهيكل لإنجاز سياسة المياه التي تمزج بين التقدم في التكنولوجيا والمعرفة. لا يسمح التشريع للحكومة بلعب دوراً بالتدخل المؤيد الذي يهدف لتأكيد الانصاف في مصدر التوزيع بين المستخدمين والطريقة المتكاملة للتنمية أو الإدارة والتحاور في مصادر المياه.

في محيط الندرة والإحتياجات لتوازن التنافس المستخدم بعض الدول تعمل لمراجعة قوانين المياه المحلية. هنالك عدة مناهج وقضايا ربما تقود لإصلاح الهيكل التشريعي للمياه. بعد الإنتهاء من تقرير نقائض مصادر المياه المنسوبة الى النزاعات بين القطاعات تتغير السلطة القضائية قوانينها. في الإجابة للفشل الشائع لدى بيروقراطية الحكومة والصرف غير المشرف عليه في طلب معالجة وحل الظلم أو جلب مستوى استقامة القيادة الجديدة وأهداف سياسة المياه وبرنامج المياه الريفي.

عند عملية مراجعة الهيكل القانوني القومي للمياه تقدر وتضيق الحكومة تشريعات التي لديها إرتباط بإدارة مصادر المياه كقانون الأرض المستخدم في الزراعة والغابات والتنوع البيلوجي للقطعة المحمية ونوعية المناخ هذا يسمى المنظور العام لطبيعة تدفق المياه في الأرض الضيقة.

يمكن أن يقسم حسب درجة ونوع المياه والتلوث الإقتصادي والمجتمعات المدمرة التي تعيش في هجرى النهر إلى إلى جانب مصادر الغابات تزيد من ارتفاع التلوث والترسيب وتلوث الجو وربما يحتوي على أساسيات مثل ثاني اكسيد الفسفور الذي يسبب الأمطار الحمضية التي تؤدي إلى تحميض البحيرة والبرك أو الزئبق الذي يسمم السمك وأخيراً يؤدي لإستهلاك الأيدي.

قوانين المياه الجيدة تعالج القضايا المتصلة بالإدارة والتنمية المستخدمة في حماية المصادر بالأخرى تلك المؤلفة من خلال القطاعات المتنوعة.

بعض القوانين الآنفة تقود أيضاً لمعالجة نظام خدمات المياه التقليدية وتحيط بالإدارة والمخطط ، وإن تغييب القضايا العامة في قوانين المياه التقليدية غالباً ما يستمر التنظيم في تلك المنطقة بنظام معرفة في برامج تزويد المياه وتطهير الخدمات بفضل تعقيد والأهمية.

1) البساطة والوضوح:

عندما يصبح القانون مبسطاً يصير غير مرغوباً ، وتلك من العقبات التي تواجه القانون على خلاف مستندات السياسة يجب على نظام السياسة إتباع صيغة معينة لخلق واجبات إلزامية. على كل حال أن الدور الذي تؤديه الحكومة القوانين المعقدة والمنظمات غالباً ما تكون محسوسة كما تهدف إلى قوانين المتابعة السرية وتتجاهل تشغيل التطبيقات العلمية، لو كانت كل القضايا ذات الصلة تعالج بصورة عامة "تشمل تلك المشاكل المتعلقة بالصحة والتنمية" قانون المياه ربما لا يكون سهلاً كوضع السياسة مثلا فكرة "البساطة" كثيراً ما تتعرض للمناخ أثناء المراجعة العلمية يحتوي قانون جنوب أفريقيا المياه في كونيز لاند في دولة أستراليا للعام 2000م يحتوي 1,100 مادة ويملأ 400 صفحة مذدوجة من كل كتاب مع هذا يجب أن يسعى واضعي القانون لجعله اساسياً بقدر المستطاع وترك تفاصيل للتطبيق التشريعات المطولة خلال عملية سن القوانين غالباً ما تكون متوسعة تصدر وتحسن عن طريق وكالة معينة أو وزارة أو جهة مختصة. على كل حال الوضوح اكثر إنتقاداً من البساطة. الأعضاء الذين ينظمون يجب أن يدركوا ما هي التشريعات القانونية الرسمية.

لا ترتبط حماية حقوق المياه بالافكار التجريبية فقط وانما ترتبط ايضاً بتصريف المياه الملوثة ويتطلب المحافظة على المياه بكمية معينة . انجازات المنظمات التابعة لتوزيع المياه تستطيع تكوين مبادئ اساسية عند تفصيل القوانين.ويجب على القانون توضيح تعريف للعمليات والإجراءات تشمل درجة الشفافية والمشاركة.

2) حماية النظم:-

تسعى أنظمة المياه لتعيين مدير خبير يعمل على حماية القانونية ويتحكم في إستثمار المصادر.ان حماية حقوق المياه لا ترتبط فقط بالأفكار التجريبية للمياه لكن ايضاً بتصريف المياه الملوثة ويتطلب المحافظة على المياه بكمية معينة.تتأثر المياه في كميتها ونوعيتها بسبب نشاطات المستهلك عند اعلى النهر وبالتالي تكلف المستخدمين عند إتجاه مجرى النهر. يجب على قانون المياه كشف ميزانية إحتياجات الحماية لدعم الإستثمار ولحتياجات إنثنائية الإدارة لإعادة

تقسيم مصادر المياه من مستخدم واحد إلى عدة مستخدمين علاوة على ذلك تتواجد المياه بتغيير المواسم من سنة إلى أخرى بما أن نظام المياه يتفاعل بتفاعل فقط باحتواء مصدر المياه على كمية كافية يجب على القانون أن يكون إنخفاض تدفق النهر أو ملائمة تنافس المستخدمين.

يجب على المتطلبات المرخصة لفكرة المياه المجردة وتصريف مياه الصرف الصحي أن تكون منظمة ذلك يمكن أن يكون سهل التأقلم مع الظروف المتقلبة حتى في حالة الطوارئ مثل النقص والتلوث ايضاً يجب عليهم السماح بالتغيرات التي تضع تحت أقل ضغط للظروف مثل الحوجة إلى تنمية تقنيات ملائمة في إدارة المياه.

التطبيق وإلتزام:-

خلال اعداد التشريعات تترك مشاكل تطبيق والالتزام جانباً ، ولا تبلى أساساً بفعالية القوانين . يجب ان تقيم السلطات الحكومية كفاءة التطبيق خلال فترة سياغتها العملية وتقريرها ، كما ينبغي للاجراءات التي توضع خارج القانون. ان تجارب بعض الدول في تطبيق متطلبات المياه اثناء اعداد القوانين الجديدة تطور كيفية وواقعية القانون الشامل ، ويعكس ايضاً العقبات الواقعية ، مثلاً : قلة الحكمة بخصوص عملية الاداء يمكنها تأخير تطبيق القانون الجديد.

تجيب التشريعات على عدة أسئلة التي تختص بالإلتزام أولاً : من الذي يضع القيود القانونية؟ ثانياً : يجب على القانون تعريف أي وكالة أو قطاع يمكن أن يلزم بالقانون. إن واجب الوكالات الفيدرالية الحكومية الإلتزام فقط محلياً أو قروياً أو بحسب ما في بعض الدول ، أيضاً يلتزم السكان بالقوانين مباشرة خلال الجمعيات الأهلية.ثالثاً : يحتاج القانون لتصنيف الإجتماع الصحيح للإلتزامات: هل يجب على عمل الأعضاء المرور بمعالجات الإدارة وتعقب الإصلاحات أو الاحكام أو طلب الإلتزام خلال النظام القضائي؟ كما يجب على القانون تحديد استئناف عملية التطبيق. هذا ضرورياً خصوصاً لدى الإتحاد الجمهوري بينما تستأنف الإجتماعات بشكل ملائم يحتمل أن يكون في الولايات أو في المحكمة الفيدرالية تقرر التشريعات تلك الأسئلة لتفادي التشويش والسماح بفعالية ومعالجة القضاء.

أخيراً على القانون تحديد عقوبات مناسبة للإنتهاكات تشمل تلك العقوبات الأوامر والتعويضات والغرامات والخسائر أو السحب.

توقف المحكمة المعتدين بإنذار قضائي بسبب الاستمرار في إحداث الضرر، ربما بشكل مؤقت أو دائم يطلب التعويض من المعتدي مثلاً: التخلص من مياه الصرف الصحي بإتجاه النهر بطريقة غير قانونية بدلاً من ذلك يطلب تعويض من المعتدي لدفع مقابل رجوع مصدر المياه إلى الدولة المتأثرة مثلاً عند التنظيف بإمكانية غير فيزيائية.

الغرامات والتعويضات هي عقوبات مالية ، ولكن إنطباقها يعتمد على الذي سبب الأذى عامة ، الغرامة عقوبة إنتهاك القانون وتذهب الايرادات إلى الحكومة "أحياناً لمساعدة تنظيم وإلزام القانون وأحياناً إلى الخزنة العامة". التعويضات تمنح بالمقارنة للمصاب فردياً بسبب الإهمال أو سوء تصرف المعتدي وذلك ربما يكون أذى شخصي أو الجروح أو التعدي على الأملاك.

معظم العقوبات القصوى تكون السجن ، بإستثناء الدول التي يوضع فيها كل المخالفات خارج إطار الجريمة ، يجب على قانون المياه تحديد درجة فكر الدولة ذلك بعرض المتعدى وصولاً إلى السجن. بصياغة أخرى: ما هي نية المتعدي؟ هل نوايا المتعدي هي الأذى وإنتهاك القانون عمداً أو الضرر بسبب التهور أو الغفلة؟ مثلا: قانون الولايات المتحدة لتنظيف المياه لديه أحكام السجن لمدة 15 سنة تعتمد في عدة عوامل تشمل المناخ والإنتهاك سواء كانت مقصودة أو مهملة.

خلاصة القانون القومي للمياه:-

تتركز خلاصة هذا الباب على قانون المياه وتخليص كيفية تنظيم المياه وتوصيف المفاتيح الأساسية لقوانين المياه.

تخرج الخلاصة عن طريق الاستعلام في المناطق الضرورية مثل الاستعلام عن حيازة المياه وفكرة الحقوق وحماية البيئة والتركيب الوزاري لإدارة المياه وتنظيم مياه الشرب. يعد البحث لتجهيز نموذج تحليلي للإستخدام في تقييم هيكل الدولة القومي الرسمي للمياه توظيف ذلك التحليل يجب أن يساعد في القضاء على تمييز القوى من الضعف والفجوات في قوانين المياه وفي الهيكل التشريعي المتوسع يشمل البيئة

وصحة البشرية ومخاوف التنمية. يطبق التحليل مع مراعاة الدول المخصصة لفهم ذلك التحليل ولعمل مقارنة بينهم.

بعد تحليل المناطق الثابتة المعينة لقانون المياه ، أستنتج من ذلك الفصل مع الاختبارات لبعض مفاتيح قضايا المياه القانوني تشمل دورة القانون الأهلي ودستور الحكومة واقتراحات تنمية نحو قانون المياه وأخيراً تشمل المستهلكين.

الحيازة والتشريعات الأخرى لمصادر المياه:-

هي حيازة مصدر المياه وتوزيع حقوق المياه من نواحي أساسية المتعلقة بقانون المياه. لتعريف الهيكل القانوني المتعلق بملكية موارد المياه والحقوق العامة وأهمية الموارد الأخرى للمياه الخطوة الأولى تحديد ما إذا كان مشروع الماء قد تناول لدى الدستور القومي أو وثيقة الحقوق ولتحديد كل القوانين المتعلقة بالمياه. يتنوع ويتراوح مدى ملكية الدولة والدور التنظيمي من الملكية كلياً في بعض القوانين والدستور لنهج مباشر أقل كالمذهب الشعبي الموثوق الذي يعتبر الملكية للجميع وأي حكومة تسيطر كراعى أو إداري. من ناحية أخرى قد تشمل ملكية أو أمانة الدولة كل موارد المياه أو تترك بعضها تحت تصرف الملكية الخاصة. تنشيء الحكومة للسكان المحليين اشكال الملكية العمومية المناهج أو المنهج المطبق لملكية موارد المياه قد تعلن بشكل واضح لدى الدستور أو قانون بنتيجة ضمنية من تراكيب لهيكل القانوني.

إستخدام حقوق المياه:-

يجهز الدور الأساسي لقانون المياه ميكانيكا لتوزيع مصدر المياه بين المستهلكين المتنافسين ، بغض النظر عن ما إذا كان الماء يقام تحت الملكية العامة أو الأمانة العامة للدولة.

يعطي نظام التوزيع لمستهلكي المياه بعض الحماية مما يمكنهم من الوصول على الماء الكافي لتلبية إحتياجاتهم ، وتكون فائدة المياه هي تحقيق الحد الأدنى خلال دولة أو اقليم معين. يعرف نظام حقوق المياه بصورة واضحة – تشجيع المستهلكين بالمسئولية ويسهل إستمرارية المورد.

ربما يعالج القانون إذا كانت الحكومة ستنظم حقوق إستخراج المياه عن طريق منح التراخيص وأيضاً يرجع إلى الرخص أو القانون سواء أكانت تلك الحقوق ترتبط

بملكية الدولة. ربما توزع الماء تحت مشروع ترخيص بين المستهلكين المتعددين وقطاعات استخدام المياه المختلفة في الانسجام مع خطط وأولويات الحكومة تقدم معايير سلامة المياه وفكرة الترخيص التطبيق العلمي لمحيط الحكومة وأولوية صحة السكان وسط المخاوف الأخرى.

قد يستخدم المسئول الإداري الرخص أو التراخيص المعتمد على إتزان احتياجات الاقتصاد والمجتمع والبيئة. تريد الحكومة زيادة الاولويات مثلاً مياه الشرب والبيئة والري أو الصناعة ويجب أخذ خطوة لتأكيد أي مورد مياه يستطيع دعم مشروع إستخراج المياه.

تدرس الحكومة التراوح بين القطاعات قبل البدء في إستخراج المياه مثل الهيدروجين ومستقبل تيار المياه يطلب التوفير ومن المحتمل تأثر استخدام الترخيص لدى مورد المياه. يجب على معايير توظيف لتقييم التطبيق ومنح أو توافق الترخيص أن يكون واضحاً ويجب اتفاق جميع التطبيقات في نفس المجال ذلك لتأكيد التنافس والإنصاف. يجب ان يكون التركيب الاداري في موضع الإنجاز ومراقبة تنفيذ نظام فكرة الترخيص أن المراقبة مهمة لفعالية الإنجاز مثال: يستخدم الري وفقاً لكمية الماء الكلية ومشروع الري البسيط يستهلك الماء بالتقليل أو بشكل غير كافي الذي يتلف النظام البيئي والماء. إن نظام المراقبة الفعالة سيقييم كيفية القيام بحملة ترخيص الري ويستخدم طلباتهم للمياه لعمل أي تغيير مطلوب ، حيث يسمح مشروع الترخيص بالتعطيل المؤقت أو تغيير التراخيص أثناء فترة الصلاحية. قد يعطل المسئول الإداري ترخيص القانون الحالي وإعادة توزيع المياه لمستخدمين أخرين حيث أن الظروف تتغير عند حوجة الماء وكذلك الاولويات في الإقليم تتغير. لأن أي حكومة لديها نشاط في حملة حماية تسوية الحقوق يحتاج التشريع لتوضيح تلك الظروف التي تؤدي للفقدان أو التعطيل.

قد يميز قانون المياه الاستخدامات المستثنية من مطلوب المياه المرخصة وكإستخدام مياه المخزون المنزلي ويجب أن يزود تسجيل فكرة الترخيص ويجب أيضاً على القانون الإشارة إلى ما إذا كانت الفكرة تخضع لظروف أو مصطلح معين. مثال: يخضع مصدر الترخيص للقيود في الكمية والنسبة أو توقيت استخراج الماء أو أي

نـوع إسـتخدام الميـاه لأي تطبيـق. قـد تسـاعد توجيهـات اسـتخراج الميـاه فـي تنظـيم الإسـتهلاك اذا إختـار مؤسسـي السياسـة طريقـة التنظيم الاقتصـادي علـى القـانون أن ينشـيء التوجيهـات بوضـوح التـي تحـدد اسـتخراج المـاء مـن الجـداول أو البـرك أو الطبقات الصخرية المائية وبعض هيئات المياه لذلك يمكن للمستخدم معرفة التكاليف الكلية قبل البدء في الإجراء هذا الجزء مهم لوضع قرارات نشاط الأعمال التجارية. يـزود القـانون التـراخيص التجاريـة ، ذلـك يمكـن أن تنشـيء كفـاءة فـي توزيـع المـاء والاستهلاك. على كل حال ذلك يعني أن حقوق المياه ليست ضرورية الإنسجام مع هؤلا الذي يوضعوا الاستهلاك الجيد لموارد المياه. بما أن مخزون المياه يوزع بشكل كامل لا يستطيع المستهلكون الجدد التلائم بسهولة وخروجهم قد يكون دافع صغير لحفـظ المـاء. ان سياسـة التنميـة الاقتصـادية قـد تتراجـع أهميتهـا اذا كـان المـاء لا ينجذب نحو الاستخدامات ذات القيمة العالية.

أخيراً يجب أن يؤخذ الرابط الهيدروليكي بين المياه الجوفية والسطحية بعين الإعتبار . كما تعتبر المياه الجوفية مورد معرض للهجوم يخضع للاستقلال المفرط فيجب أن يدير بحذر وينظم القانون تنمية مورد المياه الجوفية تتضمن التنقيب. علاوة على ذلك وبالرغم من أن المياه الجوفية والسطحية هي نهج توزيع كامل قد يحتاج القانون لاعتبـار القـانون للإسـتيلاء علـى مشـروع الميـاه علـى الـرغم مـن ان السـكان الـذين يقيمون فـي الأراضـي الريفيـة أو المدنيـة لديهم مركب نظام حصاد المياه ذلك سوف يكون له تأثير كبير على حقوق المياه المتدفقة على المستخدمين.

حماية البيئة:-

إن معالجـة القـانون ليست لكميـة الميـاه فقط بـل النوعيـة أيضـاً بالبدء فـي السيطرة علـى التلـوث يعـالج القـانون كـلا مـن إجـازة طلـب تفريـغ تـدفق الميـاه الملوثـة بطريقـة مباشرة أو غير مباشرة نحو البرك أو الجداول أو المياه السطحية أو أي هيئات مائية أخـرى. يوضـع القـانون اسـتخدام المعـايير التـي تؤخـذ بعين الإعتبـار وتطبـق إعطـاء التراخيص وتفويض السجلات المكتوبة لتراخيص تفريغ النفايات.

على كل حال يحدد القانون موارد المياه إذا كانت مرخصة لتفريغ المياه الملوثة فيها أو تخضع لأي إستثناءات أو شروط وأحوال تتضمن المدة المحددة ، سواء كانت تلك المعايير قابلة لتطبيق كيفية تدفق المياه المحيطة. يجب أن يضع القانون خارجاً أي معايير أخذت وراجعت ومن الذي إتخذها. أيضاً يجب أن يعالج القانون متاجرة رخص تفريغ المياه الملوثة في الاسواق إن يمكن تكون منقوضة أو مبدلة أو موقوفة عن العمل أثناء فترة الصلاحية إذاً تؤمن الحقوق الراسخة لتنظيم أعمال المياه القذرة عند أخذ اي قانون جديد فعال. ان الحكومة مسئولة لتصريح عدة اقاليم أو مناطق تخضع للقيود التقليدية في تفريغ المياه القذرة مثلاً وجود خطر تلوث مورد مياه الشرب والاجراءات لعمل التصريح.

نشأ نظام المراقبة وفرض التراخيص مع قانون نظام تفريغ المياه عن طريق جمع الأجور لنظام تدفق المياه القذرة نحو مناطق المياه. توفير السيطرة على تلوث مصادر المياه مثل المجاري وتدفقات الأراضي المزروعة التي تستخدم نترات الصوديوم يجب أن تعالج لتأكيد ضرورة حماية البيئة. يعالج الهيكل القانوني بفعالية التراوح التام لإحتياجات المياه المتعلقة بالنظام البيئي.

قد يسيطر القانون على ذلك بواسطة وضع متطلبات تدفق التيار المائي ووضع هيكل نظامي يدفع تجميع مياه الامطار وتزويد الحوافذ لحماية المورد. كلاً من هذه التخطيطات النظامية ستناقش كالاتي:

- تحديد الحد الأدنى من متطلبات التدفق:-

يحدد القانون حوجة البيئة المحيطة بوضع أهميات الحد الأدنى للتدفق ومن ثم طلب حوجة المحافظة على الحد الأدنى . على كل حال إن المحافظة على التدفق غالباً ما يزود الوظيفة المتكاملة لنظام البيئي. وبالتالي زيادة عناية ستكون مدفوعة لتحديد تدفقات البيئة على شكل سلسة هيدروجينية بارماتدية ، هكذا صلاحية الرخص خلال السنة أو عدة سنوات لأفضل مقلد للطبيعة.

- التصريف المائي في المجرى:-

الدول التي تختار الحفاظ على سيلان المجرى المائي للبيئة والرفاهية تستخدم عدة خيارات تبقى البقايا النسبية لتلك الأنهار على البرية والتدفق الحر وتضع قيود

لتطوير البيئة التحتية وإستخدام بصورة كافية. على كل حال ترتفع عدة أنهار تلقائياً وكذلك توزيع التراخيص تلقائياً . أن القانون يحدد احتياجات النظام البيئي داخل التخصصات القائمة بالتوزيع ومشروع الترخيص ، ويحدد احتياجات كلاً من مستهلكين الماء والأنظمة البيئة التي يعتمد على الماء. الخبرة في بعض الدول تشير إلى أن التوصل إلى تخصصات ترخيص الإستخدامات المتنافسة يمكن أن يكون تحدياً سياسياً .

ولذلك فمن الضروري أن يكون لدى النظام البيئي ممثل أو ضمان القانون الآخر كضمات مصالح النظام البيئي من خلال قررات التوزيع.

- تنظيم دفع الرسوم لخدمات تجميع المياه:-

تنظيم الدفع لخدمات المياه المتجمعة يمكن المستفيدين للتعاقد مع مالكي الأراضي المتبع لتنمية الأراضي المستخدمة وممارسة الإدارة في تلك الأراضي. يمكن أن تكون المشاريع بطريقة فعالة لحماية المياه المتجمعة لمياه الشرب أو الزراعة أو الأنظمة البيئية إن الهيكل القانوني المحكم لتنظيم العقودات وامتلاك الأراضي واشراف الحكومة ضروري إذا عرف أطراف العقد النظام القانوني سيدعم ويؤيد شروط العقد ، سوف يكونوا اكثر عرضة للدخول في العقد وهذا يمكن من تحسين حماية البيئة.

- تزويد حوافز مالية للحفاظ على الموارد:-

الحوافز التي تفرض للمحافظة على الماء عامة تتضمن تسعير المياه حيث أن المزيد من النتائج تستخدم في إرتفاع التكلف للمستخدم ربما تطبق الرسوم على المحليين أو لزراعيين أو الاستخدامات الصناعية. تتضمن الحوافز الأخرى للمحافظة على ضرائب الخصوم والإيتمان أو إجراءات الدفع الفوري.

حكومة وإدارة المياه:-

تمتد بعض مجاري الماء من خلال إضعاف السلطات القضائية أو السلطات غير الوطنية وفقاً لذلك يراجع القانون تحديد المسئوليات التي توزع عند النطاق القومي أو الفدرالي ولكنها خاضعة لمستويات الحكومة وفي نطاق حوض النهر بشكل خاص مثال الدول تعمل بالنظام الفيدرالي لإدارة مورد المياه تكون من مسئولية الولايات والمحافظات ويجب أن تكون مميزة كما تشترك كيفية إدارة طاقة مورد المياه

بين الفيدرالية وحكومة الولاية تزداد مكانة الحكومة غير الناجحة بالتوزيع غير العادل للمسئولية.

بعض القضايا يكون القانون مساعي حكومية مخصصة إدارياً لدى مسئوليات نطاق حوض النهر وذلك يقلل من خلال السلطة القضائية قد يكون للإدارة الحق في مسئوليات والتراكيب بالإضافة الى وجودها عند الفيدرالية ونطاق الولاية. قد يميز القانون أيضاً ما إذا كانت الحكومة المحلية لديها مسئولية إدارة مورد المياه وإذا كانت المنشآت والجمعيات أو أي مجموعات مستخدمي المياه ستزود المنظمات.

خدمات المياه ومياه الشرب:-

يجب أن يؤكد قانون المورد وجود المياه الكافية ، المضمونة ، المقبولة الفيزيائية ، سهلة المنال ، المتاحة للأفراد والإستخدامات المحلية.

على كل حال بسبب تعقدات التحكم وتوفير مياه الشرب وخدمات تصريف المجاري غالباً ما تنظم لدى قانون مشتق يجب أن يعالج قانون مياه الشرب كُلاً من التعقيدات والكمية ، ويجب أن يوضح بدقة دور ومسئوليات جميع الاطراف وتشجيع المسئول لإدارة مياه الشرب من المودر وإلى المستهلك ، ويشمل الإشراف على سيلان وتلوث مياه الشرب وحمولة الماء وأضرار حدوث البلاء.

قد يخطط القانون كمية لحد الأدنى للماء التي يمكن أن تزود ماء الشرب ويمكن تأكيد تصريح أولويات تلك الكمية العالية لموارد المياه تترك جانباً وتحمي لتلك الأغراض. يميز القانون المسئوليات بوضع معايير كمية الماء وإنشاء تعليمات المراقبة والالتزام بتنفيذ تلك التعليمات إلى جانب عقوبات عند عدم الإلتزام. يجب أن يزيد القانون للمسئول طرف ثالث للاشراف والمراقبة ويجب طلب كتبة تقارير عامة عن مزود مياه الشرب والصحة العامة والمحترفون وأصحاب المصالح الأخرى لتأكيد المسئولية.

يجب على القانون تكوين تنظيمان خارج كيان الولاية والمؤسسا العامة التي تقدم مياه الشرب. أي تنظيمات تضع مسئوليات المقدمين خارجاً خلال حملات عامة والحالات الطارئة معاً تلك التنظيمات تدعم بديهياً التراخيص والشهادات والتصديق الكيميائي والموارد المستخدمة في المعالجة والفلترة وتوزيع مياه الشرب قد يزيد القانون

تسعيرة التركيبات والتنظيمات وتشمل التكاليف المترابطة وأجور الاستهلاك والاعانات المالية والميكانيكية المتعلقة بالأسعار غير المدفوعة.

القانون العرفي المتكامل:-

يلعب القانون العرفي دوراً مهماً في إدارة المياه في عدة دول خصوصاً في نطاق المجتمع. يتطور القانون العرفي من عادات وتقاليد المجتمع المختلفة مثل القانون الدولي الأهلي الذي يأتي ليكون مقبول كقواعد أو قوانين تتطور تلك القواعد عبر مئات السنين وربما تكون اكثر ملائمة مع ثقافة وظروف المجتمع وممارسة إعالة المياه المحلية. إن قانون المياه الأهلي غالباً ما يكون على هيئة واحدة وموحدة من القواعد ويمكن أن تختلف من منطقة لأخرى ، أحياناً يحدث بين القُرى في نفس المنطقة.

تتحكم القواعد الاهلية في الوصول إلى الماء الموثوق بين الدول في معظم الدول الهدف من مراجعة قانون المياه هي إنشاء نظام رسمي يسهل الإستخدام المعقول للمياه المتواجدة ويضمن الوصول للحفاظ على المياه ودعم النظام الإداري الذي ينظم مورد المياه.

الأهداف الفرعية في بعض الدول هي إستبدال ومكاملة أيجاد الأنظمة التقليدية والعرفية من الضروري عند إنشاء نظام رسمي لإستخدام المياه مع تأكيد شرعية القانون المكتوب يعاقب النظام الجديد أي أذى أو منع مستهلكين الماء الذين يعتمدون على حقوق الأهلية السماعية للوصول إلى الماء واستخدامها من ناحية أخرى إثبات تنفيذ التحديات والإمكانيات.

هنالك طريقة واحدة لمعالجة حقوق قوانين المياه العرفية ببساطة لإدراكها رسمياً على سبيل المثال بالنص على حقوق المياه التقليدية تطبيق وقتاً طويلاً لأنها لا تتعارض مع التشريعات المكتوبة لتوضيع دستور غينيا للمياه 1994م يوضع حقوق القانون الأهلي للمجتمعات المحلية الصالحة مالم يتعارض مع أحكام قانون المياه. الهيكل القانوني لدولة موت دوفواد وتامبيا وبابوا الجديدة تنشيء إقامات وتكاملات متماثلة لقانون المياه العرفي ، بعض قوانين المياه الجوفية تكمل الأهلية وتدون قانون المياه بواسطة تسجيل وتشكيل وتعويض إنتهاك حقوق الأهالي المنطق

لذلك الإسلوب يكون من دون عقوبة أو تعويض ، التنمية الحديثة للمياه الجوفية قد تحطم أو تدهور التقاليد وحقوق إستخدام الأهالي للمياه.

بعض السلطات القضائية تعرف موثوق قانون المعرفي خلال تسجيل المشروع. بهذه الطريقة تنقل الحقوق غير المرونة إلى مرونة مثلاً بعد تشريع قانون المياه للعام 1984م طلبت دولة راس فيرد حقوق المياه العرفية المزعومة والمتبعة أمام مؤتمر الدولي للمياه لمدة ستة أشهر بعد تنظيم حقوق المياه وفقاً لقانون المياه.

قانون ناميبيا للمياه للعام 2004م سجل ودافع الحقوق الأهلية للمياه والممارسات بغرض الشروط والحالات في إدارة إستخدام تراخيص المياه. قانون فرنسا للمياه 1992م يتطلب توثيق حقوق مالكين العقارات المحليين على ضفاف النهر للوصول إلى افضل تنظيم في المستقبل.

على كل حال في بعض السياق تحويل التسجيلات قد يؤدي إلى ردة فعل سلبية في الفقر خصوصاً النساء والأهالي الذين ليس لديهم القدرة على إجتياز العقدة لنجاح عمليات الإدارة الرسمية للدولة تكمل اشكال ضرورية لدعم وجعل حقوق مياه رسمية حتى يكون على علم أن هذه التأثيرات ضرورية. تطبق الدولة مشروع التسجيل الإلزامي للحماية ضد الظلم ويجب أن تنشيء اشعارات وإجراءات فعالة لتأكيد إدراك السكان ويجب إعتماد إجراءات تسجيل البسيط للآليات.

الإسلوب الآخر لضمان حقوق المياه التقليدية لتحديد السلطة لمسئولين الإدارة التقليدية. في دولة ملاوي يشترك مسئولين المياه التقليدية في خطة وتطبيق مشروع تطوير المياه. تضمن وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة القبائل الأمريكية الأصلية في اتفيذ سياسات إدارة المياه حيث أن القانون التأسيسي المذكور أعلاه يسمح للمجلس التقليدي الانضمام إلى المجلس الإستشاري للمياه.

التنظيمات المتكاملة التي تعتمد على التسوق:-

إن القانون التقليدي للمياه غالباً ما يفضل الإشرف والتحكم الميكانيكي الذي يتطلب مراقبة وتطبيق الحكومة المركزية ، وعلى الرغم من أن هذا النوع الميكانيكي يتلائم مع كل الظروف يستطيع أن يبرهن دون فعالية بيروقراطية في بعض الحالات. وفقاً لذلك تزداد الأولى بالرجوع الى التسوق لتنظيم مصادر المياه والتلوث.

إستراتيجية التنظيم التي تعتمد على التسوق ربما تشمل فرض الضرائب وعمل عقوبات مالية أو إنشاء مشروع التصديات التجارية تتبع الميكانيكية المعتمدة على التسوق مرونة مستهلكين المياه وتقرير عقوبات مالية أقل تكلفة بأنفسهم بمعنى الامتثال مع متطلبات التنظيم.

تعطي الحكومة مستهلكين المياه الحرية لمرافقة حلولهم الفكرية خلال التنظيم التجاري والشراكة وتمنحهم حوافذ على الإبتكار وبالتالي تتوصل إلى إستخدام مياه اكثر إقتصاداً وفعالية والسيطرة على التلوث. يعمل التسوق على آلية تنظيم المستهلك والتلوث ويضع المزيد من الحوافز المالية للحفاظ على الموارد وإستخدامها بشكل اكثر كفاءة بدلاً من أن يطالبوا بإنتداب أو وضع تقنية معينة لمكافحة التلوث. تناقش إدارة المياه إستخدام هذه الطريقة في تحسين حفظ الخط وتوفير المال ورفع الارباح لدى المؤسسات أو المنازل. عندما يكون هناك إعتماد كلي على أداة التسويق الحكومية توجد أهمية التسجيل ولن تتخلى الحكومة عن سلطتها تماماً .

تزود مؤسسة التسويق ببساطة وسائل لكفاءة الأطراف وتواجد تنظيماتهم ومتطلباتهم ولا تخضع للإزالة. على كل حال هيئات التسويق غنية بشكل معتدل في كل الظروف للسيطرة والتنظيم الآلي ، وقد تكون اكثر فعالية لعدة حالات في الواقع مشاكل الموارد المائية المتعددة أفضل طريقة لمواجهتها المزج بين حدود القيادة والتحكم ومرونة التسويق. مثال لذلك تقلص الولايات المتحدة سياسة الجازولين كتحديد أولي في تحديد محتوى الجازولين ومن ثم السماح بتجارة المحتوى المسموح به من البنزين مع إتمان المحتوى الرئيسي. تناقص الوكالة الفدرالية لحماية البيئة محتوى الجازولين المسموح بإعلان شروط اكثر صرامة وتقليص الإئتمان في الأسواق.

تحويل المؤسسات الحكومية:-

يلعب التركيب الحكومي التشريعي دوراً مركزياً في سلطة الدولة وتوزيع المسئوليات عن طريق وكالات أو وزارات مختلفة وإنشاء هيكل تشريعي قانوني لإدارة متكاملة للمياه. يطلق ذلك الهيكل إكمال تجديد قطاع المياه للمؤسسات والإدارت ،

وسوف يتطلب كادر للتغيير والتبديل في مسئوليات الوزارة أو الوكالة أو السفارة على الرغم من تطبيق التغيرات غالباً ما يكون سياسياً وليس مالياً .

تأكيد التعاون بين المؤسسات المترابطة والوكالات يجب أن يكون وافياً هنالك عدة دول تتخلى عن إدارة المياه المركزية حيث تسيطر على نطاق الطبقات الصخرية المائية. إذا غطت القدرات المحلية نشاطات إدارة موارد المياه قد تكّون الأنشطة المتعددة مثل جمع المعلومات والمراقبة إدارة اكثر فعالية بواسطة الحكومة المركزية.

قد لا يكون للسطات المحلية فليكن إن تقرر فعالية السلطات المحلية للمياه توضح الظروف المحلية بداخل أي دولة وتضعها بعين الإعتبار. القدرة التقنية والخبرة الإدارية للحكومة الإقليمية سوف تتأثر بالقرارات غير المركزية.

مثلاً لدى سلطات لمياه في نيوزلندا واستراليا هيكل لأعمال السلطة القضائية فوق حدود مائية معينة.

تأسيس الخطة:-

يجب على قانون المياه الشامل تزويد هيكل تخطيط مصادر المياه وتهدف المبا دئ إلى أي توقعات أو تاثيرات وإحتياجات البشر والبيئة وإرتباطها بمصادر المياه لمواجهة حاجيات البشر والبيئة وإمكانية معالجة الأضرار التي تؤثر على مصدر المياه والنظام البيئي وحماية التلوث أيضاً يعمل تخطيط على تخفيف أي ضرر مؤثر يسببه مصدر المياه مثال الفيضان أو الرطوبة أو تعرية التربة. يجب أن تهدف خطط إدارة المياه نحو توزيع كفاءة المياه بعقلانية للاحتياجات والمتطلبات خلال إستمررية تنمية مصدر المياه مستقبلاً .

مخاوف النظام البيئي ومكاملته:-

بوصف العنوان أعلاه إن إنشاء هيكل قانون الماء على نحو كافي يجعل أهمية للبيئة والنظام البيئي. بالتركيز على إبعاد مخاوف البيئة المتطورة يمكن أن تؤدي إلى استهلاك المياه التي لا يمكن دعمها أو تلوث الماء وضرر النظام البيئي. على الرغم من الآثار السالبة في النظام البيئي إنهم يزودون الخدمات في أي من المجتمعات المعتمد يتطلب قانون المياه إدارة لمورد الماء لذلك يضع المديرون

إعتبارات البيئة وجهتهم الأساسية. مثلاً يفوض قانون الماء قبل صنع أي تغيير في توزيع المياه وإدارتها وتوضع الحكومة تأثيرات القيم البيئة بشكل رسمي على المشاريع سواء قدرت بسبب الأضرار البيئية واخيراً الطرق التي توصى المنبع أو تخفيف الضرر لدى معظم الدول شريعة تطلب تلك التقديرات لأي نشاط معيين لديه آثار خطرة على البيئة.

توظف تلك الدول القيم البيئية المؤثرة وتوسع دراسة معالجة القيم لتأكيد ما إذا كانت مخاوف مورد المياه قررت بصورة خاصة لمعالجتها على نحو كافي. ذلك يمكن أن يخفف عن طريق تكليف تأثير القيم البيئية التي لها علاقة بالقياس مثلاً : حوض النهر وطبقات الصخور المائية يجب أن يقدر كل من الموارد المائية تأثير القيم البيئة الإهتمام بالثقافة وقيم المجتمع المائية لدى السكان خصوصاً الأهالي يتضمن تأثير القيم مقاييس لتخفيف أي ضرر يؤثر على السكان المحليون والأنظمة البيئية كالجوانب البديلة للمشاريع والتعويضات لأي أذى معمول.

إكتمال التنمية والصحة:

إن الصحة العامة والتنمية معقدتان وتتعلق بالكفاءة وحفظ مخزون المياه ومستوى نوع المياه وصحتها. يجب أن تكتمل قضايا الصحة العامة على كل مستويات قرارات إدارة المياه بدءاً بإستراتيجية تشكيل المراحل واستمرارها خلال خطة المشروع تصميماً وتطبيقاً . تهمل سياسة وخطط المياه تلك القضايا وتركز فقط في الماء لإرتباط بالزراعة والنقل والطاقة.؟ تميل الصحة الاختصاصية بالتمعن حول النوعية فقط لإرتباطها بالشرب والإستحمام. يخلق التقييم فراغ لدى السياسة والتشريع إلى جانب غياب فرص لعمل مزيداً من الإدارات الفعالة لمصادر المياه مخاوف الصحة والتنمية قد تتكامل في عدة طرق ، والتخطيط المبدئي يتطلب حصر التعاون المؤسسي بين وزارة مصادر المياه وهيئة الصحة العامة. إضافة إلى ذلك يجب على موظفي الصحة فهم أي طريقة لتخطيط المياه خلال سياسة مراجعة المادة في بعض الحالات تركب وزارة البيئة ومنابع المياه عمل جماعي – دون تشاور – يطور لمسودة قانونياً عند العزل من ثم توزيع المسودة للوزارات الأخرى تتعلق بالوكالات والإدارات الأخرى وتطلب تشريع لتغطية جميع القطاعات . يجب أن يؤسس قانون الماء قطاع متعاون رسمياً للمدى المحتمل.

التأثيرات المقدرة واحدة من أهم دوات اكتمال الصحة التي تتعلق بسياسة المياه. بالتعليق أعلاه يمكن أن يؤخذ المشروع قبل التنمية غالباً ما يتطلب قانون البيئة تأثيرات القيم البيئة والصحية أو الاثنين معاً وتقدير تأثيرات الصحة المعينة ربما تكون جزءاً من تأثيرات القيم البيئة أو ربما تطلق منفصلاً . أيضاً تتعلق المعوقات المستهدفة لتأكيد مشاكل الصحة بالبيئة وإدارة منبع المياه وتهمش أيضاً وتجهل.

إكتمال الحصة الصحية هام أيضاً فيما يتعلق بمراجعة خدمات المياه التي تزود الإدارة بصفة خاصة يجب أن تحمي الحكومة المستهلك بوضع مراقبة تجهيزات خدمات المياه توازن التوقعات والعائدات وتحضير انشطة مياه لمقابلة الفوائد الشرعية وتوقعات المستهلك. مثلاً في إنجلترا بدءاً تخصص قطاعات المياه في أواخر الثمانينات لدى شركات المياه السلطة لتقليل مؤن المستهلك وتسهيل فرص الدفع.

تقليص مستهلكين المياه:-

هنالك قانون آخر يخطو تطوير إدارة المياه وإنشاء دور لجمعية مستهلكين المياه ، تعرف أيضاً بجمعية الري أو جمعية المستهلكين. منظمات مستهلكين المياه جميعاً تصنف منظمات غير حكومية من المزارعين ومستهلكين إلى مسئول نظام الري المحلي أو على مستوى الاقليم الذين يستخدمون مياه الترعة تكن بمثابة المصدر المائي من ناحية مالية أو من نواحي أخرى لدعم وتأسيس نظام الري.

كونت جمعية مستهلكين المياه لمنفعة المستخدمين. يمكنهم مراجعة المياه يتم توزيعها بإنتصاف بين جميع المستهلكين. إعتماداً بمواقعهم أو بحجم أملاكهم ، إن تجهيز المياه موثوق وموصول وأكثر تجاوب مع إحتياجات المستهلكين وحل النزاعات بطريقة سرعة ، عامة يظل نظام القنوات مبقي كما يوجد قليل من الإستخدام غير الرسمي واللصوص.

للأسف هنالك أرباح غير حقيقية دائماً هذا يؤدي إلى تكوين منظمات بشكل سيء مثلاً عندما تدبر جمعية المستهلكين من قبل السلطة العليا إلى السلطة الأدنى بدلاً من الأدنى إلى العليا. ذلك يعني أن المستخدمين المحليين الذين يعرفون المنبع ومتطلبات المجتمع قد يستجيبوا على ذلك لتحسس ملكية الجمعية والإستفادة من مدفعوات الأجر علاوة على ذلك مستهلكين الجمعية وربما يوضعوا خارج القرارات وإدارة الري لأراضيهم ومنفعتهم وربما تسحب مياه أكثر من الذي أُهل إليهم لأن الإتفاقيات ودور المنظمات غامض جداً بالنسبة للرؤساء أخيراً لو أن منفعة أعضاء الجمعية ليست معروفة ليتم ربطها مع الأرباح حيث يصير المستخدمون قواد لدى شركات التمويل وإدارة النظام.

بعض الدول لديها تنظيم رسمي وغير رسمي للجمعيات عامة تنشأ جميعات مثل كينونات قانونية متفرقة لتلك الإدارة الذاتية إذا كان لبعض الدول تنمية نظام الجمعيات بديهياً ، وربما يتطلب القانون ترتيب لأنظمة الادارات المحلية أو تطوير التعاون بينهم لتجديد كمية التوزيع ومشاركات مثال لذلك نظام آخر للإدارة من الأعلى إلى الأسفل إذا بقية إدارة منابع المياه لدى الحكومة المركزية وتنوي إلى

التنمية المحلية وتطوير نظام المستخدمين الذاتي تصير الإدارة ضرورية لسن قوانين التي تنقل الإدارة للجمعية.

للأسف هنالك نظام تقليدي طويل المدى لإدارة مجتمع المياه حول المنطقة تطلب الجمعية هيكل قانوني قوي.

في بعض الدول يشمل القانون في داخله بنود عامة. إن الحرج في تلك السلطات السياسية والإدارية قانونياً تعترف بالجمعية عندما كّونت يجب أن تعمل كشخص قانوني يعمل في العقودات ويضمن الحسابات المصرفية ويشغل الموظفين ويدفعهم لدى الإجراءات القانونية . أيضاً يجب على القانون تأكيد أن تلك الجمعية تظل في محل غير ربحي لذلك لا المنظمة ولا اعضاءها في غني عن ذلك. تلك المساعدات العضوية لتأكيد ذلك المدى المكتمل لرؤية المديرين قد أصبحت مسموعة مثال – ربما ينتدب التعاون لضم النساء وأعضاء مجموعة الُضر التقليدية كالسكان الأهليين وكل من مزارعين النطاق الضيق والواسع.

يجب على القانون مراقبة أي وكالة ستشرف على الجمعية بصورة منتظمة. على الرغم من أن أي ولاية لديها قطاع يعمل على الإشراف عامة تزود إدارة وزارة منابع المياه بالإشراف والدعم. على كل حال إن المراتبة المفرطة خاصة عن طريق الحكومة المركزية ربما تقلل من دور المشتركين والقوة المدبرة وممارسة قرارات الجمعية. يجب على الحكومة رصد تنظيم الجمعية ذات نفسها وتصميمات حقوقها ضد حقوق إستهلاك الماء وإدارة منبع المياه الجيدة. ويجب أن يقرروا المشرف الملائم ومسئول الجمعية ستكون لكل من الدول ومستهلكون المياه مثلا – تحدد المانيا دور الحكومة المركزية لمراجعة الحسابات وإخراج المتبقي وظيفة المشرف قانونياً . تتحمل الحكومة المركزية قرارات الجمعية لو كانت فعلاً غير رسمية. بالجانب الآخر يجب أن يقف المشرفين جانب الجمعية عندما تمارس التحكم فوق حرية القادة ويصبح راغبه لتأييد قرارات الأشخاص لحل النزاعات بدون إدراك واضح وغامض من سلطة الجمعية ستتثر حرية القادة بالنظام وستجد الجمعية صعوبة في ممارسة التحكم فوقها وفوق الأعضاء الذين لا يتعاونون.

من الصعب جداً أن تصبح الجمعية فعالة مالم يكن فيها كُلاً من المسئولية للإدارة ومسئول لنشاطات الجمعية من ثم يجب أن يشمل القانون ضمان واضحة لتلك الحكومة ونقل المسئولية والمدير للإدارة وتنظيم المياه للجمعية وتأكيد تلك الجمعية وهي مستند كُلي لأخذ في تلك الإدارة.

الخاتمة:-

إن مراجعة الإطار القانوني الوطني للماء مرهف ولكنه بالتأكيد ضروري لضمان حكومة جيدة وتطبيق فعال لسياسة المياه. يجب على كل سمات القانون الحالي مقيمة لتقرير أي بند يحتاج للتغيير. عندما تكون لسياسة المياه القومية قد راجعه خصوصاً أنه مهم لبناء جسر يربط بين تجديد قانون منابع المياه وتلوثها بالجانب وقانون مياه الشرب بالجانب الآخر. يجب أن تؤخذ مراجعة وإشراف قانون وسياسة القومية للمياه بنظرة متكاملة وحل واسع ولطيف لإستخدام الماء وطلب مشرفين لمراجعة منابع المياه القومية وتكون محمية بصورة شاملة بنفس الطريقة منذ تنظيم قوانين المختلفة في الأغلب ستكون خاضعة لإختصاص التشريع مسئوليات مختلفة أو وكالات أي مشروع وزاري جديد يجب أن يراجع فعالية التعاون.

القانون الدولي للمياه:-

مقدمة:

إن الجهود المبذولة لتحسين سياسة وإطار إدارة موارد المياه القانون يجب أن تتجاوز المجال الوطني لأن المسطلحات المائية لا تراعي الجهود الوطنية. على الصعيد العالمي تعبر الحدود الدولية حوالي 263 من أحواض الأنهار وتعبر أكثر من إثنين وتسعين دولة مثال نهر الدانوب يتدفق عبر ثمانية عشر دولة.

يمكن أن تؤثر الإجراءات المتخذة على كمية ونوعية المياه في البلاد ذلك الأن المياه تعبر حدود الدولة وقد تؤثر بناء السدود في المجرى النهري والروافد على منسوب المياه والثروة السمكية والترفيه وغيرها من الإستخدامات مثال ضمان الأنشطة التي تمارس في التيار المائي تتسبب في تلوث البلدان الأخرى.

تدعو إستراتيجيات المياه المشتركة وضع حلول وشراكة وطنية ويجب أن تعمل في تناسق على إبعاد المشاكل الإقليمية الدائمة وهذا يتطلب من البلدان شفافية المعلومات المنظمة للتبادل والمعرفة بالإضافة إلى وضع خطة إدارة المياه المشتركة والمراقبة والتنظيم والإنذار المبكر وخطط الطواريء والترتيبات المؤسسة مع جيرانهم من البلدان. يقدم هذا الفصل مجموعة من المناهج الدولية للتحديات المعقدة وسن قانون المياه الدولي بما فيه المعاهدات المتصلة بالمياه والإتفاقيات والمبادئ العامة للمنظمات الدولية.

تعبر الحدود القومية بالمسطلحات المائية ومناطق تجمع المياه وبالأنشطة دولة واحدة لديها تأثير ذو نفوذ في مصادر المياه بالجانب الآخر ، التعاون والنشاطات القومية المتعددة هي أفضل طريقة للإدارة منابع المياه المشتركة. في نفس الوقت تأكيد الوصول إلى كمية كافية في المياه المستهلكة أصبحت ذو أولوية للمجتمع الدولي.

إن التعاون والدعم الدولي يقدم أفضل فرصة لتوازن البشر ومتطلبات البيئة بشكل صحيح بينما يؤكد إستمرارية التنمية وإستخدام وحماية منابع الماء خصوصاً مواجهة التقلبات المناخية. أخيراً يناقش هذا الفصل مبادئ القانون الدولي للمياه.

القانون الدولي الملزم:-

القانون الدولي مثل القانون القومي ، لدى الحكومة الأولوية والبدء في تركيب وتجيد الإلتزامات وتمثيل المميزات وحذف ، لذلك يقلص ويمنع دور مناع السياسو يتناسب القانون الدولي مع إثنين أو أكثر من رؤساء الدولة فقط بتصديق الإتفاقيات

جدول "104" يوضح بعض مبادئ الاتفاقيات الدولية الموسعة لمراقبة تحديات التي تواجه منابع المياه. كملخص مختصر للفصل السابق ، عامة ينبثق القانون الدولي من أربعة مصادر يفصل البند رقم 38 لقانون محكمة العدل الدولية الجسم القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. المصادر الأربعة هي:.

1. مؤتمر المعاهدات الدولية والإتفاقيات.
2. القانون العرفي الدولي.
3. المبدأ العام للقانون الدولي.
4. القرار القضائي.

1/ مؤتمر المعاهدات الدولية والإتفاقيات المتعلقة بالمياه:.

نستطيع وصف الإتفاقيات الدولية بعدة أسماء مثل المعاهدات ، الإتفاقيات مؤتمرات الطرق السريعة ، القرار الملزم الدولي ، التجسيم الإقليمي والإعلانات إن إهمال الطوائف وإنشاء المعاهدات الدولية للأدوار والأموال التي تعرف بالتطوع القومي والتي يتدخل نحوها بصورة سريعة يصير القانون خلال الموافقة المتداولة بين تلك الأمم (على التوقيع) عامة تلزم الدولة نفسها لملاحظة الإتفاقيات التي وضعت بينهم. لتأكيد الإلتزام قد ينتدب الأطراف للإتفاق على أن أي فرق للإتفاقية الملزمة يترك نتيجة بعض الاتفاقيات تفرض غرامات أو معاهدات للنزاع المستوطنة ضد الدولة التي تنتهك الإتفاق.

المؤتمر الدولي قد يكون عام أو مخصص المؤتمر العام أو الشامل يصنف دور القطاعات في التصريف ويمكن أن يقسم عالمياً أو إقليمياً .

ربما يكون متعدد أو ثنائي تتفق الدولة لتوقيع الإتفاقية وتسجيلها غالباً يجب على الإتفاقية أن تكون مسجلة ومصدقة من قبل تشريع الدولة.

جدول 104 الآليات الرئيسية للمياه الدولية

الإتفاقيــة	السنة	الوصـف
إتفاقية الأمم المتحدة لقانون الإستخدام الدولي لمجاري الميـاه – غيـر صـالحة للملاحة	1997م	تعتبر الحقوق خارج العزائم والإلتزامات لكل معابر حدود المياه ، وتعرض فقط كمرشد عام لنظام المياه الجوفية والسطحية ، لا تزال ملزمة قانونياً .
دور هلنسكي في استخدام جرعات المياه الدولي	1966م	يعمل مثل رسم حدود معابر الانهار والبحيرات والطبقات الجوفية تحت الأرض ، غير ملزم ولكن يحمي بشكل واضح.
الإقليمـي	**السنة**	**الوصـف**
توجيه الأمم الأولية للمياه الجوفية	2006م	أداة لبنود الأمم الأوربية لهيكل المياه ويعمل على التحكم في تلوث المياه الجوفية توضع قيم ومعايير المياه الجوفية الكيميائية ، وتمييز وجهة التلوث والتوجيه داخل التلوث نحو الطبقات الجوفية ومحاربة تدهور جميع تجمعات المياه الجوفية.
توجيه الأمم المتحدة لهيكل المياه	2000م	يغطي جميع أجزاء سطح الدولة ومنبع المياه الجوفية كل من المحلي والحدودي يجب على الدولة التكّيف للقانون القومي لتوجيه المتطلبات.
لجنة الأمم الأوربية الاقتصادية لنظام المياه والصحة.	1999م	تطلب عضوية الدولة لتكوين أهداف قومية ومحلية لكمية مياه الشرب وتخزينها وأداة تزويد ومعالجة المياه من التلوث وتقليص الأمراض المتعلقة بالمياه.

النظام المشترك للمياه الملوثة في شمال أفريقيا وتنمية	1995م	يتطلب عضوية الدولة لسنّ القوانين التي تدعم التجديد والترخيص والسماح بتدفق

مجتمع الإقليم		المياه الملوثة.
مؤتمر الأمم المتحدة الأوربية الإقتصادية على حماية واستخدام معايير المياه الحدودية والبحيرات الدولية	1992م	يتطلب عضوية الدولة بترخيص قانوني نقطة منبع المياه المتعلقة بتلوث وتدفق المياه والمعايير التي تتعلق بنظام الإتفاقية.

تقرر نوعية المعاهدة أو الإتفاق كيف تصبحان مثاليان والمسئولية تصيير على عاتب الموقعين. بعض المعاهدات تنفذ ذاتياً ذلك يعني عندما تقوم الدولة بتصديق المعاهدة بديهياً توضع للإتفاقية تحت التشغيل. تلك التغييرات الذاتية يمكن أن تطبق فوراً وتصبح بند قانوني.

هنالك معاهدات أخرى ليست ذاتية التنفيذ، ذلك يعني أنهم يتطلبون موافقة الدولة لتغيير القانون المحلي للعمل على تأهيل إنجاز المعاهدات والزامها. معظم المعاهدات قد تطلبها الدولة مثال وضع قانون جديد أو إيجاد تعديل موحد في النظام لتعيين مراقب أو تنظيم النشاطات المختلفة لإنشاء مشروع الترخيص أو خلق أو تعيين أعضاء مع مهام معينة. غالباً ما يكون لدى المعاهدات بعض الأولويات ذاتية التنفيذ وأخرى غير ذاتية لذلك حتى المعاهدات غير ذاتية التنفيذ ربما تحتوي على بنود ذاتية التنفيذ التي تستطيع أن تكون ملزمة فوراً بينما توصف المعاهدات العامة كذاتية التنفيذ قد تحتوي بنود تطلب قانون محلي تقليدي أو تنظيمي ، وهو مستحسن لإختيار أي بند على حدة اكثر من وصف المعاهدة ككل.

على الرغم من أن القانون المحلي والمعاهدات الدولية قد نُظمت عن طريق أنظمة وأدوات منفصلة تؤثر كل واحدة على الأخرى.

قد يظهر منسق القانون المحلي تنفيذ المعاهدة والإلتزام والإنجاز المكيانيكي.

هذا صحيح خصوصاً في الأمم التي لديها نظام قانوني أوتوماتيكي يعطي الأولوية للإتفاقيات الدولية فوق التنفيذ القانوني.

أيضاً صحيح في القضايا لدى الطرفين لتوقيع المعاهدة بينهم ذلك يلغي معاهدة القانون القومي . في بعض الحالات يجب أن يكون القانون القومي مُعّدل أو معلق جانباً إذا تم مراجعة النزاعات في المعاهدة.

إن القانون الدولي المتعلق بالمعاهدات والإتفاقيات مصدر ممتاز لحقوق والزام البنود القانوني بين الدول. الفصل القادم يوضح نوع الإتفاقيات المتعلقة بالمياه التي أدخلت لمعالجة مشاكل إدارة المياه المختلفة.

هيكل الإتفاقية:-

بتوقيع هيكل الإتفاقية القانوني ترتب الدول نفسها لتعيين عوامل ومعالجة التركيب للنشاط المستقبلي مفصل لدى قضايا معينة. تعرف هيكل الإتفاقية بشكل ملائم للذين وضعوا الهيكل للأنشطة المستقبلية التي تستطيع أخذها نحو تقرير المعلومات والتنمية التقنية. وفقاً للمبدأ المتفق عليه ، تستطيع الإتفاقية الفرعية والتشريعات الجديدة أن تتطور مع الوقت لمعالجة القضايا المنشقة تشرح هذه المرونة لماذا يرى هيكل الإتفاقية من قبل عدة متعاهدين ومنظمات دولية متبرعة كأُفضل طريقة لتحقيق الإداري المتكامل والتوزيع العادل والتنمية المستمرة.

الجزء المهم من هيكل الإتفاقية هو الإتفاقية الأوربية لحماية وإستخدام مجاري المياه الحدودية والبرك الدولية المشتركة التي بدأت بواسطة مؤتمر الأمم المتحدة الإقتصادي لاوربا .

وقعت الإتفاقية في خمس وعشرين دولة أوربية وتم تفعيلها في اكتوبر عام 1996م يجب أن يأخذ الأطراف تحت الإتفاقية أجزاء مخصصة لمنع وسيطرة وتخفيف التلوث لضمان الصوت البيئي وإدارة المنطقتين للمياه وضمان الحوار عند ضرورة إعادة النظام البيئي أيضاً تبتكر الدول الموقعة التعاون في تنمية الأفق السياسي والبرنامج في حقل مثل البحوث والتطور وتغيير المعلومات.

تطلب الأطراف الموقعة وضع حد من الإشعاعات والإطلاق الخطرة من المواد من نقطة المصدر إعتماداً على أفضل تقنية موجودة. أيضاً يجب إضافة المؤتمرات الحيوية ومعالجة مقابلات المياه القذرة ومراقبة اللإلتزام وتبني معايير كمية ونوعية المياه. يجب على الدولة تطوير والإلزام بالممارسات البيئة الجيدة للتقليل من

إشعاع المواد الخطرة المستخدمة من المنبع بالأخص الزراعة. علاوة على ذلك يجب على الدولة تقييم الأثار البيئة وإجراء نظام بيئي ومنع أي مواد تؤثر على الحدود المائية.

تطلب إتفاقية "هلنسيكي" من الدول جمع ومراقبة الواسعة في جمع معلومات منابع المياه مثلاً تراقب الأطراف مصدر الإشعاع للحصول على معلومات التركيز الملوث في التدفق وإخراج التلوثات العضوية.

تجمع الدولة المعلومات المتعلقة بإدارة ومميزات التيار كنوعية وكمية الماء والعقارات والنباتات والحيوانات التي على ضفاف النهر والرواسي والظروف القاسية في المياه بسبب حوادث الفيضانات والجفاف والغطاء الثلجي.

يكّون هيكل الاتفاقية الأمانة ولجنة العمل لإدارة المعاهدة ولجنة إخراج الأنشطة من يوم ليوم. على سبيل المثال مؤتمر "هلنسكي" ينشيء لجان للعمل في المياه تهتم اللجنة بمراقبة ومعالجة وتقييم الحدود المائية تحت المادة "11" من الإتفاقية يجب على الدولة إنشاء وإلزام البرنامج التعاوني لمراقبة وتقييم حالات الحدود المائية. مثل هذا يهدف البرنامج لضمان ذلك التغيير في ظروف الحدود المائية بسبب نشاطات ويؤثر عكسياً على صحة الإنسان والنباتات وصحة الحيوان والحياة والتربة والهواء.

في مارس للعام 2000م ركزت لجنة العمل وتقليص تنمية الدولة والتبني المعتاد على تعليمات ومراقبة وتقييم المياه الحدودية لتنسيق المراقبة وتقييم النظام. تسعى الأنهار للتعاون الملزم لسياسة المياه التي تعتمد على الإبداء المؤسسي وترتيب وتسهيل التعاون بين الأمم. تركز التعليمات أيضاً على أهمية تكامل الأمة الإنشائي وفهم ديناميكية نظام التدفق للمياه الجوفية وجيولوجية وهيدروجية مناطق الحدود نحو كل المحليات وقرارات إدارة منابع المياه الحدودية. تخطط التعليمات أكثر من التقنية وبالأخص الدولة التي ليس لها بنود قانونية إن الإتفاقية المؤسسية هي صنف ثانوي لهيكل الإتفاقية الذي ينشيء منتدى دولي أو مؤسسي للإشراف على منطقة المياه المشتركة مثلاً تصنع الإتفاقية عام 1994م في أنجولا وبتسوانا

وناميبيا دعم لنهر أوكوفانجو المتجدد إستناداً بلجنة المياه ويمتد الإنتداب عبر سلسلة كاملة لتنمية المياه وإدارة الوظائف في الإستناد.

الإتفاقية الفرعية:-

كما لُوحظ ، يولد هيكل المعاهدة إتفاقيات إضافية أو تنظيم ذلك التوسيع أو التنفيذ في عدة قضايا أو المخاوف لدى الإتفاقية الرئيسية. مثال واحد مهم في تنظيم المياه والصحة الذي يغطي الحماية والتحكم وتقليص المياه المتعلق بالأمراض في أوربا. مؤتمر الأمم المتحدة عام 1992م يبني ويوسع لحماية وإستخدام الحدود المائية والبحيرات العالمية النظام عن طريق منظمة الصحة العالمية وعلمت بأنها أول مبادرة رئيسية دولية لدى تقاطع المياه والصحة.

ملاحظة: العبء الجدي المتعلق بأمراض ومشاكل المياه عند إدارة المياه وإمداد المياه وتصريف المجاري في الإقليم الأوربي ، وقّعت 35 دولة النظام للمؤتمر الوزاري الثالث على البيئة والصحة حمل 21 دولة في لندن عام 1999م ولديهم تصديق منذ ذلك الحين.

يُعرف كل من مؤتمر الأمم المتحدة 1992م وغطاء نظام المياه الحدودية بالبروتوكول للمياه السطحية والجوفية نقطة علامة أو موقع في الحدود الأوربية أو منظمة الصحة العالمية للجنة الإقليمية الأوربية.

إن الهدف الأساسي للنظام هو تنظيم السياق الدولي وحماية صحة البشر وأفضل أن يكون كُل على حدة ومجمع داخل إطار التنمية المستمر خلال تطوير إدارة المياه وتشمل حماية النظام البيئي من خلال العدالة والتحكم وتقليص الأمراض المتعلقة بالمياه.

يحدد النظام أيضاً إجراءات أطراف الدول التي يجب أن تنجز تلك الأهداف ويشمل ضمان حماية منابع مياه الشرب ، وتزويد معيار تصريف المياه بما فيه الكفالة وحماية اصحة البشرية والبيئة وإنشاء نظام فعال لمراقبة التصديق مثلاً، نتيجة حالات تفشي أو الحوادث المتعلقة بأمراض المياه . بالإضافة إلى ذلك مواجهة الأهداف التي يجب على الطرفين لتزويد وصول مياه الشرب الدولية وتصريف المجاري بالإضافة إلى إنشاء ورش الأهداف المحلية الى معايير ومستويات متطلبات

الإدارة لحماية ضد الأمراض المتعلقة بالمياه. علاوة على ذلك يطلق النظام على برنامج المراقبة خطط إنشاء إدارة المياه ونظام الإنذار المبكر في حالات التفشي والكوارث المتعلقة بأمراض المياه. في الواقع هو نظام يزود حالة أرضية حرة لتطبيق التدابير أكثر صدامة إلى أولئك يلخص في النظام ولكنه لا يلزم أن يعمل لكي يكون في الإلتزام.

ينتدب النظام قبل تطبيق أي معيار إدارة المياه ستقيم الدولة نتيجة التأثير وأخذ الملاحظة للمنافع المحتملة ومساوي وتكاليف الصحة البشرية ومنابع المياه والتنمية المستمرة على الطرفين واجب ضمان نشاط إدارة المياه وضمن حالتهم ، وتشرف السلطة القضائية بواسطة المبادئ كإحتراس والدفعات الملوثة والتقسيم العادل للمياه وتلك النشاطات هي موضع السؤال وليست ضارة بالبيئية في دول أو سلطات قضائية أخرى لضمان النجاح الملزم يؤكد النظام التعاون الدولي والأنشطة وتبادل المعلومات والمعرفة وحل مشاكل إدارة المياه والمخاطر وتحسين نوعية الشعب.

إتفاقية تقسيم المياه:-

تخصص وتحصر إتفاقية المياه حدود تدفق النهر وتدخل أطراف الدولة نحو إتفاقية الأمم رسمية للتوزيع المحترم (المشاركة) في المجاري النهرية الحدودية. قد تستخدم أي دولة تطور شراكتها على النحو الذي تراه وفقاً للأولويات المحاية والخطط. أمثلة قديمة لذلك النوع ، إتفاقية ريو قراند للتقسييم المياه عام 1944م بين المكسيك والولايات المتحدة ، ومؤتمر تقسييم مياه نهر النيل وتنظيم التدفق عام 1959م بين مصر والسودان ومؤتمر (إندز) لتقسييم وتدفق المياه عام 1960م للإنذار وعدة روافد بين الهند وباكستان ، ومؤتمر بين الصين ومنقوليا عام 1994م في حماية وإستخدام منابع المياه المشتركة بينهم وذلك مثال أكثر حداثة. تحث تلك المؤتمرات تعهدات البلدان التعاون وتحري ومراقبة نوعية وتدفق المياه الحدودية وتنمية وإستخدام المياه وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدالة.تتفق الدولتين أيضاً على تبني المعايير لدفع الأذى السكني إلى المياه ونظام البيئي من الفيضانات وتجميد والحوادث الصناعية وتكوين حصة الإستهلاك السنوي لتجريد وإستخدام المياه الحدودية ولضمان تلك الحصة المكونة ليست متجاوزة.

إتفاقية التطوير المشتركة:-

تحت إتفاقية تطوير البلدان المشتركة ، تؤسس حقوقهم وواجباتهم الخاصة وتوافق على تطوير إمكانية المجرى المائي المشترك معاً .

مثال ناجح لهذا النوع من الإتفاقية ضمن معاهدة كولومبيا النهرية عام 1964م بين كندا والولايات المتحدة لتطوير إمكانية طاقة النهر بالإضافة إلى سلسلة إتفاقيات دخلت عام 1970م دولة مالي وموريتانيا والسنغال ولاحقاً غينيا لتطوير الملاحة والري وإمكانية نهر السنغال.

أمثلة أخرى إتفق الهند ونيبال عام 1996م على تطوير الماء والطاقة الكهربائية من نهر مهالاتي. وقعت إتفاقية التطور المشترك في عواقب البلدين المائية وتأهيل مؤسسات الهند والإلتزام والإطلاقات الكهربائية ويحدد كيفية النفقات المشتركة وبدء إجراءات التحكيم. بالإضافة توعد الأطراف على أن لا تستعمل أو تعرقل أو تحول الماء عكسياً يؤثر على التدفق الطبيعي ماعدا بالإتفاق وتطلب المعاهدة الإشتراك في التكلفة وتنمية المنفعة.

الإتفاقية التقنية:-

الإتفاقية التقنية هي إتفاقية محدودة تركز بدقة عالية وتعرف بالقضايا التقنية مثل التلوث أو خطط التنمية المخصصة في المنطقة المحمية من التلوث اوقعت كندا والولايات المتحدة إستراتيجية لإزالة الإفتراضية للمواد السامة المستمرة في البحيرات العظمى عام 1997م تغلف الإستراتيجية تشطيلة الأنشطة والبرامج للحماية من التلوث وإزالة المواد السامة وتمتاز بالأنشطة التي تستند على الحفاظ على إخراج الإستعمال وتوليد أو إطلاق أولوية المواد لدى أسلوب التكلفة المثالي في الوقت المناسب. المواد الأخرى الأقل خطورة تشجع إستراتيجية الأطراف لإتخاذ إجراءات منع التلوث أو توقف القوانين والسياسات الوطنية.

تطبيق الأدوات القانونية الدولية:-

المعاهدات والمؤتمرات وللإتفاقيات الدولية هي أكثر بيان تصديق المستقبلي المقصود ويبتكر واجبات إلزامية قانونية. وهو دور أساسي لدى القانون الدولي وتلك الدول يجب أن تلاحظ وتخرج واجبات بأحسن وجه يعرض عن الماعهدات ويتفقوا على الحدود.

على كل حال ليس هنلاك آليات دولية حالية تراقب الإلتزام عن طريق الدولة ولتأكيد ذلك الإلتزام الكامل. إنه ليس تهدد للعقوبات الواقعية في بعض القضايا ، ولكن بالأحرى للفوائد المتاحة للإلتزام بالمؤتمر والإتفاقيات الدولية والإلتزام الأخلاقي لعمل ذلك ، وهذا يمنع الدولة من فرق بند المعاهدة.

في بعض الأحيان ، خصوصاً الأعضاء المشرفين الدوليين قد يخلق للمراقب أنشطة دولية قد تمنع المعاهدة النظام حيث تلتزم الدولة تقرير بشكل دوري لتصميم الأشراف بخصوص تقديم التطبيق مثال البند رقم 16 في مؤتمر الأفريقي لحماية البيئة ومصادر الطبيعة ويصمم المنظمة الأفريقية الاتحادية كعضو لأي دولة يجب أن تقدر.

على الرغم من أن المؤتمر ما زال غير عادياً لمصادفة العضو المشرف الذي يتجاوز السلطة القضائية الرسمية ، أنه ينتشر أكثر خصوصاً في الفقرات التجارية والبيئية بظهور إتفاقية متعددة الأطرف أو ثنائية الأطراف وإبتكار آلياتها التنفيذية أي توافق الدولة على إلتزام بالتصديق خلال المؤتمر. وكما تستطيع الآليات ضمن التحكيم أو الحكم الإلزامي للنزاعات المستوطنة التي نشأت عن طريق المعاهدة.

مصادر أخرى للقانون الدولي:-

القانون العرفي:-

يعتبر القانون العرفي الدولي مصدر آخر للقانون الدولي وفقاً للبند رقم 38 قانون القضاء العرفي الدولي. كما لوحظ في الفصل الثاني يتكون القانون العرفي من مجموعة نشاطات تمارس باستمرار وتعرف المجموعة بالبنود القانونية ، وتبتكر تلك التوقعات عامة هذه الممارسات ستلاحظ في المستقبل والممارسات العرفية ستصير قاعدة لدى القانون الدولي إذا إعتبرته دول كثيرة تربطهم ، وإذا لم يحتج المجتمع

الدولي على إستمرار الأنشطة للعلاقات الدولية قد تكون صعبة لتطوير الوجود والإلتزام في رؤية الدولة للتصديق عندها لم يعد التصرف ببساطة "الممارسات الإختيارية المألوفة" لكن المسئولية والتصحيح الدولي على الجانب الآخر لا تعتمد الممارسات على النشاطات العرفية على تلك الدول التي تمتلك أهداف ثابتة لهم.

إن تواجد القانون العرفي يصبح القانون الدولي متعارف عليه هنالك عدة محاولات قد وضعت لتنظيم منابع المياه الدولية ولتصنيف المبادئ المعروفة الحالية للموضوع كنتيجة حصاد المعرفة الدولية لإحتياجات التعاون المستخدم وحماية الإنهار الدولية.

قانون هلنسكي:-

إن العمل غير الحكومي لجمعية القانون الدولية هو تصنيف العرفي لقانون مصادر المياه الحدودية أكثر أهمية عند مبادرة المبكرة في المؤتمر الدولي للجمعية في عام 1954م "لإستخدام مياه الأنهار الدولية" يبدأ بدراسة السمات القانونية في إستهلاك المياه إعتماداً على التصديق الدولي. تركز الدراسة فيما يسمى بقاعدة هلنسكي في إستهلاك المياه الدولية وتبني في عام 1966م. تتحد هذه القواعد لأول مرة في مبدأ الإستخدام العادل أي يضم كل دولة داخل تصديق دولي معتمد ولديها حقوق المشاركة المعقولة والعادية للاستهلاك المقيد لحوض النهر.

قاعدة هلنسكي لديها بعد ذلك تضخم عن طريق مجموعات إضافية من القواعد تستعد خلال إتباع مؤتمر الجمعية في فترة ثلاثون سنة. ليس لكل من قاعدة هلنسكي والقاعدة المكملة لها إعتراف رسمي يعتمد بقانون الدول لأن الجمعية منظمة خاصة.

مع هذا تمتلك الشيء الثمين المثبت للقانون الدولي والدستور الموثوق وإعادة بيان القانون الدولي العرفي في إستخدام غير الملاحي للأنهار الدولية والبحيرات والمياه الجوفية.

قامت الجمعية بعمل زيادة لقاعدة هلنكسي في عام 2000م بأخذ ملاحظة الكمبوني في التعزيز ، وفي عام 2004م تنبت مجموعة من القواعد الجديدة تؤخذ نحو جانب التنمية في القانون الدولي للبيئة والقانون الدولي الإنساني ، بالإضافة إلى

أن هيكل المعاهدة قد نفذ بواسطة الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة في قانون الإستخدام غير الملاحي لمنابع المياه 1997م.

مؤتمر الأمم المتحدة:-

اللجنة الدولية للقانون هي الجزء المسئول للأمم المتحدة وتعمل بتقديم وتضيف تطور القانون الدولي.

في عام 1970 وجهت الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى اللجنة بأخذ قانون إستخدام غير الملاحي لمنابع المياه الدولية العرفي ليست سهلة ويعطي إهتمام مختلف ونشاطات أعضاء الدولة.

تدرس اللجنة موضوع القانون مدة 20 سنة وفي عام 1994م نفذت بشكل مؤقت من ثم توصي هذه الجمعية الإتقان عند تلك المواضع خلال الاتفاقية أو المؤتمر أو الممثل الدولي. بعد ذلك تجتمع الجمعية كمجموعة عمل في ستة لجان قانونية. ترحب كل أعضاء الدولة لدى الأمم المتحدة بالمشاركة والتفاوض.

نفذت الجمعية مؤتمر الأمم المتحدة في 21 مايو 1997م مع تغيرات محدودة ، وقد صونت الأغلبية العظمى من الدول الإحسان المشار إليه بتوسيع الإتفاقية في جمعية الدولة لقانون إستهلاك غير الملاحي لمجاري المياه الدولية. يقدم مؤتمر الأمم المتحدة للعام 1997م إعادة بيان قانون المياه الدولي المألوف.

يطلب المؤتمر إستهلاك المياه لأغراض أكثر من الملاحة ولقياس الحماية وحفظ وإدارة المتعلقة بإستخدام منابع المياه.

يغطي المؤتمر الإتفاقيات العالمية العالمية الدولية وإدارة إستخدام مجاري المياه ومنح الدعم لعدة مبادئ لقانون المياه. سيقدم الدعم لتصديق خمسة وثلاثون عضو لدول الأمم المتحدة في عام 2009م سبعة عشر دولة لديها تصديق المؤتمر.

تزور الأمم المتحدة إطار بأن الدول يمكن أن تقوم على أداة ثنائية وبشكل متعدد الأطراف وإستهلاك وتنمية منابع المياه الحدودية وأثبت أنه مفيد أيضاً في المفاوضات وتفسير أتفاقية مجرى المياه الأخرى التي هي ملزمة للدولة.في حالة إذا لم تدخل الإتفاقية بنودها إطار التنفيذ ، تواصل العمل كتوصية محتملة للدولة. تركز جهود الجمعية على تصنيف العمل كتوصية محتملة للدولة. تركز جهود الجمعية

على تصنيف القانون الدولي بخصوص مشاركة المياه الجوفية ، مؤخراً في 11 ديسمبر عام 2008م سمعت جمعية الأمم المتحدة بقراءة النص الثاني للإتفاقية في الطبقات الجوفية للمياه الحدودية في إستعداد مع مساعدة برنامج الهيدروجين الدولي لدى منظمة الأمم المتحدة العلمية والثقافية التربوية "يونسكو" قررت الدول بأن النص المقترح سيقى أساسي للمنظور المستقبلي لمؤتمر المياه الجوفية الحدودية تتحمل الدولة في أثناء ذلك بعمل ترتيب الإدارات الإقليمية لإدارة طبقات المياه بالإتفاق مع مبادئ وإشراف نص الإتفاقية الملحق للتقدير.

توضع خمس مبادئ الأساسية في النص الأولي وهي: إستعداد سيادة الدولة ، الإستعمال العادل والمنطقي ، الإلتزام ليس فقط بقضايا الأذى الضروري ولكن للتعاون بين الدول المجاورة وتنظيم تبادل المعلومات. تتشابه المبادئ بشكل كبير مع التي نفذت في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1997م ، أيضاً يعالج النص إدارة المياه وحماية النظام البيئي وشحن وتفريغ الأماكن والحد من التلوث.

يشمل مقترح الاتفاقية تجهيز خطط الإدارة ومراقبة نظام التجهيز كمعدات أساسية للإدارة وتسويتها مع تقييم التأثير المحتمل لمخطط الأنشطة في مشاركة مجاري المياه الجوفية.

ويوضع إجراء الطوارئ خارجاً لضمان الإتصال وربط الأنشطة بين الأعضاء وفي حالة تهديد من قبل المتسبب بالأذى في مناطق المياه لدى الدول المثالية.

يحتوي المصدر الثالث لقانون المياه الدولي على مبادئ عامة تعرف بعدالة وسلطة الأمم الأولية القانوني وتظهر متعددة عند تشريع الأمة المحلي. هذا المصدر من القانون أدخل نحو البند رقم ثمانية وثلاثون لتشريع محكمة العدل الدولية لسد أي فجوة في منطقة القانون الدولي ناشيء عن غياب الإتفاقية والقانون العرفي. تتعلق ستة مبادئ عامة بإدارة منبع المياه ونستعرضها كالآتي:

1. الإستهلاك العادل والمنطقي.
2. عدم إحداث أضرار خطيرة.
3. الإلتزامات العامة بالتعاون والخدمات وإستبدال المعلومات.
4. حماية ووقاية النظام البيئي والإدارة المتكاملة.

5. فض النزاعات.

6. تبادل المعلومات والإنذار المسبق في خطط الإجراءات.

1/ الإستهلاك العادل والمنطقي:

يعد واحد من أهم مبادئ قانون المياه الدولي ، تحدد الدول جميع مصادر المياه الدولية من خلال تقسييم حدود تدفق النهر ولديها حقوق متساوية لإستخدام أراض مجرى النهر. غُلفت المبادئ في المؤتمر على النحو الآتي:

يجب أن يختص مجرى الدولة المائي إستخدام أرض مجرى المياه الدولي وأن يتطور عن طريق جدول الدولة المائي مع نظرة الاحتواء المستمرة والمثالية من ذلك تؤخذ الاستغلال والفائدة نحو مصالح مجرى الدولة ويشمل الحماية الكافية لمجرى المياه.

تظهر هذه المبادئ في قاعدة "هلنسكي" وعامة ترسخ في نظرة سيادة الأراضي المحدودة ، أي يفترض أن لا تقتصر الدولة حقوق الإستخدام للأنهار الدولة والبحيرات والمياه الجوفية. لدى مالك العقارات على ضفاف النهر حقوق الإستهلاك المنطقي لمجرى المياه على الأصح وفقاً للقانون الدولي تطور مبادئ الإستقلال العادل نحو دور قانون المياه العرفي ذلك تمنع الدولة بتسبب أذى أساسي لأراضي الدولة الأخرى.

بالسؤال عن ماذا يشكل "عدل" الإستغلال ، ويوضح عامة من خلال المفاوضات وفقاً للمجموعة المختصة بالعوامل.

لتسهيل المفاوضات يضع مؤتمر الأمم المتحدة مجموعة ذو صبلة بالعوامل لتكون معتبرة عندما تعمل بتحديد الإستهلاك المنصف يشمل عوامل جغرافية وهيدروجينية وإحتياجات المجتمع والإقتصاد والتأثير الساكني الذي يعتمد على يعتمد على مجرى المياه وحماية وإقتصاد استخدام المنبع المائي مع وجود الإمكانية وتوفير البدايل. تلك العوامل ليس لديها نفوذ الإصلاح ينص مؤتمر الأمم المتحدة على:.

(يجب أن تعطي النفوذ أي عامل تحديداً عن طريق أهميتها في المقارنة مع العوامل ذات صلة. هنالك نقص واحد هو أن نظام العلاوة يسمح بمطالبة العوامل المفضلة الأساسية في تقييم ما هو عادل ومنطقي. لدى المَعِّق ملاحظة ، لا يؤثر الإشتراط على نظام الترتيب وذلك إستقرار الأهداف المتناقضة شبه أن تكون

معروفة أكثر بواسطة القوة السياسية وعوامل أخرى من العوامل المُدّونة. يوصى هذا المُعلّق بإعطاء الأولوية للإقتصادية الإجتماعية وإحتياجات البيئة، وهذا سيبتكر فرصة التغيير في توزيع المياه وذلك ينعكس على منهج التغيير. أيضاً فرصة البحث على إستخدام أكثر كفاءة).

2/ لا للضر الخطير:

المبدأ الثاني لقانون المياه يحتوي على إلزام الدولة بعدم تسبب أذى لمجرى المياه لدى أراضي الدولة الأخرى. غالباً ما تفضل القاعدة تحمل الدولة وجود إستخدام المياه مع التيار ودرجة الحماية للأنشطة ضد التيار. يعمل المبدأ العام على تجسيد مؤتمر الأمم المتحدة على الآتي:.

(سوف يشمل مجرى المياه الدولي مجرى مياه الدولة في الأراضي ويأخذ كل الوسائل المناسبة لحماية مجرى المياه من الأذى الخطير للدولة المجاورة.

يزود مبد عدم الأذى الخطير الدولة بنشاطات كافية تجتهد لتجنب الأذى الخطير غير مهم ومحظور نتيجة الأهمال أو الإدارة المعاندة. تلتزم الدولة بعدم الأذى بشكل واسع وهو واحد من مقاصد وليس النتائج. يخرج الجزء الثاني من البند السابع نتائج منطقية للأذى القانوني ، أي يضمن دفع التعويض عند معاناة الأذى).

إن مبدأ الإستهلاك العادل والمنطقي وعدم الأذى الخطير ترى كزاوية مزدوجة لمؤتمر الأمم المتحدة. يبحث البند السابع على تجنب الأذى الخطير إلى مدى الإمكانية بينما تحقق العدل لدى أي قضية محددة. من ثم الإستهلاك العادل ربما يلائم درجة خطورة الأذى. ما ثمن وما نوع الأذى سوف يناقش ويحدد العدالة والمنطق وقد يتفاوض بين إهتمامات الدولة. إحتمال الأذى المتسلسل لصحة الإنسان والمحافظة سوف تشكل مخالفة لمبدأ المؤتمر.

3/ الالتزامات العامة للتعاون والخدمات إلى تغيير المعلومات:.

يشمل مؤتمر الأمم المتحدة مبادئ عامة في التعاون الدولي الذي يتطلب مجاري الدولة المائي للمساعدة في نظام الإستهلاك بشكل يوجد هذا التوزيع عند السيادة الملكية والتكامل الإقليمي والمصلحة المتبادلة والثقة الجيدة. لتسهيل التعاون قد تنشيء الدولة إرتباط ميكانيكي أو إرسالي. يفرض المؤتمر على تلك الدول التبادل المنظم حالاً عند وجود المعلومة في ظرف المياه، تضمن المعلومات كمية المياه الهيدروجينية، علم البيئة ، علم الإرصاد الجوي المتعلق بحالة الطقس ، ويجب على الدول أيضاً محاولة جمع ومعالجة المعلومات لتسهيل إستخدام مجرى المياه مع توسل المعلومات.

4/ حماية وحفظ النظام البيئي والإدارة المتكاملة:.

يدمج مؤتمر الأمم المتحدة مبادئ البيئية العامة للأنشطة المحافظة مع إلزام الدولة بحماية البيئة من الضرر وتقليصها بشكل واسع ، وتحديد أو تنظيم الأنشطة التي تتسبب بالأذى. يطلب المؤتمر من الدولة حماية وحفظ النظام البيئي لمجرى المياه الدولي وتنسيق سياسة التلوث لحماية وتقليص تلوث مجرى المياه الدولي.

على كل حال لا يحظر المؤتمر التلوث في مبدأ الأذى الخطير. لذلك تعمل الدولة على جهود كافية بتحكم وتخفيف التلوث ، حتى لو نتج الأذى من أنشطة التلوث ومن الدولة يجادل المؤتمر بإقناع الجهود الكافية لتحسين السلوك والفعالية، تميل لجنة القانون الدولي إلى تنظيم أعمال التلوث بينما يعكس المؤتمر توازن بين التنمية الإقتصادية وحماية صحة الإنسان والبيئة.

5/ تبادل المعلومات والإنذار المبكر وإجراء الخطط:

لدى الدولة خدمات معينة للتعاون وتبادل المعلومات عندما يخططون الإجراءات هذ قد يؤثر وينذر أي إستخدام موجود متعلق بمجرى الماء. المبدأ الإجرائي ُيدون أولاً عن طريق جمعية القانون الدولي في قاعدة هلنسكي ونفذ في مؤتمر الأمم المتحدة، ويشمل تفاصيل اجراء الانذار المبكر. التحذير لأي دولة أخرى ملزم وتطوير أي مخطط إجرائي كما يتطلب مراعاة تلك الإجراءات التي قد تؤثر على مجرى الدولة.

وجود تقنية المعلومات يجب أن يلازم الانذار ، وقد تدرس الدولة الإنذار الملحق وتقييم إجراء الخطط لمدة ستة أشهر وربما تمتد لمدة سنة إذا تعثرت إجراءات الخطط. لا تنجز أو تصرح الدولة بتنفيذ الإجراءات دون موافقة أثناء الفترة. لو أن إنذار الدولة يشمل الإجراءات سوف تتناقض مع مبدأ الإستهلاك العادل والمنطقي ومبدأ الأذى الخطير ، تزود الأمم المتحدة فترة إستشارة وتفاوض كما تحفز محاولة إيجاد حلول منطقية للوضع عبر الثقة القوية ذلك التفاوض يراعي حقوق الدولة الأخرى والشأن القانوني. يمكن أن يؤجل التفاوض حتى تنفيذ الإجراء بإضافة ستة أشهر أخرى.

يتفق الإحتياط المخصص مع إستعجال تنفيذ إجراء الخطة ، والإلحاح الاكبر هو طلب حماية الصحة العامة والمحافظة العامة وشئون أخرى متساوية. تخطط الدولة في بعض القضايا قد يكتمل لو تمثلت مع مبدأ الاستهلاك العادل والمنطقي والأذى الخطير. على كل حال يجب على الدولة عمل خطة إعلان رسمي تتولاه دولة أخرى لإجراء طلباتهم الملحة ويجب تزويد المعلومات المتعلقة بها. قد تطلب دولة أخرى إستشارة وتفاوض بعد إستقبال الإجراءات المخصصة والإلتزام في مؤتمر المتحدة كبرهان لتلك المجتمعات الدولية وجميعها أكدت رفضها لفكرة تقييد الدوبة بالإنذار ورغباتها في مجرى الماء الدولي داخل الإقليم.

6/ فض النزاعات: يُدون الحل السلمي للنزاعات بواسطة قاعدة هلنسكي ومؤتمر الأمم المتحدة كمبدأ عام في القانون الدولي. تلمح قاعدة على أن الدول توضع تحت إلزام بحل دولي للنزاع كحقوقها القانونية وشئون أخرى خلال المعنى السلمي ، بينما يذهب مؤتمر الأمم بتزويد تفاصيل إجراءات حل النزاع. يرغم المؤتمر الدولة بحل النزاع عن طريق التفاوض والتسوية أو تتفق بإخضاع الحل للتحكيم أو محكمة العدل الدولية. كما لوحظ سابقاً تشرع محكمة العدل الدولية بسماع القضية لو كان للأطراف إتفاق مسبق يرجع إلى النزع. يزود مؤتمر الأمم المتحدة ذلك المبدأ إذا لم تتمكن الأطراف من إيجاد حل للنزاع التقرير عن طريق تصويت رئيسي ثم يخضع للمشاركين رابعاً يعرض للكشف. بأخذ المشاركين التقرير في عين الإعتبار على

الـرغم مـن أنـه لا يوجـد تطبيـق ميكـانيكي حقيقـي عـدة دول لـديها تصـويت يشـمل إكتشاف حقائق أجبارية ميكانيكية كمخالفة السيادة.

القضاء الشرعي والرأي العام:-

المصـدر الأخيـر للقـانون الـدولي هـو القضـاء الشـرعي الـذي يتضـمن الحكـم وفكرة التوصية يتكرر القرار بواسطة تحكيم المحاكم وتقرير المحاكم القومية. يساهم الحكم وتعدد قرارات المحكمـة القوميـة والدوليـة فـي مسـاعدة جمـع القوانين وتسـنيتها على الرغم من أنها تعتمد فقط على شركاء البحيرة والعنف المتقدم.

عدة من المباديء العامة من القانون الدولي لديها مصدر في قضايا القانونية المحلية والعالمية. مثلاً: تجلب القضية القانونية تسجيلات تلك الدول المحددة أكثر من تأكيد السلطات الإقليمية فوق الماء داخل حدودهم. هذا مبدأ إبتكار تشريعي نشأ عن طريق محكمة العدل الدولية وتطور بواسطة قرار المحاكم القومية والدولية.

تحث نظرية تأكيد السيادة على حرية الاستهلاك وتنظيم تدفق المياه لملاكين عقارات الدولـة العليا خـلال إقليمهـا. قـرار المحكمـة المتـأخر ينتقل الـى مبدأ تحديد سيادة الإقليم وفقاً لقرارات أصحاب العقارات قد يستخدموا مياه النهر لفترة أطول كما يتفاوت مشاكل الضرر. ظهر هذا المبدأ في عام 1941 أثر إنتشار إشكالية الحكم بين الأمم المتحدة وكندا عند وجود محاكم التنظيم وتمنع في إقليمها إنتشار الأدخنة الضارة التي تتسبب في الأذى في الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من أن قضية إنتشار الحكم تشمل تلوث الحدود فإن لديها تطبيق عن طريق مقارنة إستخدام المياه بأصحاب عقارات الدولة العليا أي حل النزاع بين فرنسا وإسبانيا بخصوص التنمية الكهربائية وتأييد مبدأ التصفية يحمل ذلك التيار المائي الدولي ممارسات لا تنحصر فقط على متطلبات الدولة للحراسة المجاورة في حقوق العقارات لكن يأخذ أيضاً قيمة كل إهتمامات أياً كان الطبيعة التي هي خاضعة لتكون مثالية عن طريق عمل تحت السيطرة ، أى لو لم تستجيب للحقوق أخيراً ، تساعد المحكمة الدولية على تطوير قانون المياه الدولي. تشمل الكتابة العلمية المساهمة بواسطة الجمعية الأكاديمية العلمية حسب الدراسة بواسطة القانونين في متطلبات القانون. نفس تلك الكتابات الطبيعية والتاريخية وممارسة قواعد القانون

الدولي. ربما تعون للزمالة القانون الدولي للبرلمان القومي في إعداد التشريع وقد تؤثر على محكمة العدل الدولية والقومية. الجانب المهم في الكتابات الأكاديمية عبر إدخال النظام هو جزء من الوظيفة كدليل للممارسات الدولة وتأثيرها على تنفيذ أنشطة جديدة وتشجع على تنفيذ القييم وأهداف القانون الدولي.

عدم إلتزام الآليات:-

تتضمن مجموعة من القانون الدولي عدم الإلتزام في الآليات بالإضافة إلى المعاهدة والمؤتمر وعدة إتفاقيات رسمية أخرى قد عُرفت هنالك أربعة آليات ومكيكانيكات غير ملتزمة في جانب الصحة والبيئة المتعلقة بالمياه ، تفسر فيما يلي:

1] **أهداف التنمية الألفية:** في عام 2000 وقعت 189 دولة على تصريح الألفية أي مجمل الأهداف الثمانية وقعت لتنمية حياة السكان الفقرا في عام 2015م هذه الأهداف غير ملزمة وتعتمد على تزويد الهيكل بمساعدة جهود التنمية وتطوير الدولة مع مجموعة من الأهداف لمعالجة الفقر ، تتلخص كالآتي:

أ. الإبادة النهائية للفقر والجوع.

ب.تشجيع المساواة بين الجنسين ومنح المرأة السلطة.

ج. تحقيق التعليم الأساسي الدولي.

د. تقليل أخلاقيات الطفل.

هـ. تنمية صحة الأمومة.

و. صراع مرض الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.

ز. ضمان إستراتيجية البيئة.

ح. تنمية المشاركة العالمية للتطوير.

تعكس الأهداف رغبة المجتمع الدولي لرؤية نهاية الجانب السيء للفقر والجوع. يخبرنا الهدف الأخير عن المشاركة والتنمية العالمية ومعرفة دور تنمية الأمم والأنشطة التي تتخذ لمساعدة تنمية الأمة في تقلص الفقر وتطوير نوع حياة البشر. تصاحب الأهداف ثمانية عشر هدفاً لتحقيق المقصد ثلاثة أهداف معينة تبحث لتصف حصة البشر دون الوصول لحفظ مياه الشرب وتصديق المجاري، واحدة من الأهداف ربما تستطيع أن تستفحل الفقر والجوع. الأمراض الناتجة عن الماء تمنع

المرشدين من عمل ودفع أنفسهم خارج الفقر أو تغذية أنفسهم بالإضافة إلى قلة وصول مياه الشرب يعني أن النساء والبنات يقضين ساعات يومية في جمع المياه ، أي تستطيع أن تجمعها في نهاية الدراسة أو متابعة أنشطة المعيشة.

2] هيكل إستكهولم: في عام 1999م يتابع الإجتماع المختص في إستكهولم إنشاء منظمة الصحة العالمية وثيقة لقبت بـ تعليمات نوعية المياه – المعيار والصحة تقدير خطورة الإدارة وخطورة الأمراض المعدية المتعلقة بالمياه . يعرف الآن بهيكل إستكهولم ، تبحث الوثيقة المعالجة المحسوسة ونقص إستقامة تعليمات الصحة فيما يتعلق بالمياه وخطورة الإدارة.

المقصد من هيكل إستكهولم توصية المتعلقة بتعليمات الصحة ومعيار الأخطار في مياه الصرف الصحي. تجهز الوثيقة لقبض إسلوب المؤذي لتنمية الإرشادات المتعلقة بالمياه وتعرض بخطر مجهري يستخدم هيكل الإتفاقية أيضاً معالجة الأخطار الميكانيكية. يدعو الهيكل على تقييم الأخطار الصحية قبل ضبط الأهداف وهو يدرك أسلوب تنظيم الأساسي ويلخص في كيفية تقييم تلك الأساليب في الصحة العامة القانونية. يشجع الهيكل مرونة الأسلوب وإحتمالية تنفيذ الدولة لتلك الإرشادات التي تلائم المجتمع الإقتصاد والنهج البيئي. يشكل الهيكل الآن العمود الفقري لإرشادات المنظمة المختلفة تشمل تعليمات بخصوص مياه الشرب وإعادة إستخدام المياه القذرة:

أ/ إرشادات منظمة الصحة العالمية لنوع مياه الشرب: تعتمد التعليمات على هيكل إستكهولم ويزود تركيب الدولة لتقييم تطوير المياه ومعيار الصرف الصحي. يشكل الإرشاد عدة تنظيمات تجهز لمساعدة منع مخطط إداري مكتمل.

تعرف الإرشادات بحفظ المياه وتضع علامات تدعم كيفية تجهيز المياه تشمل الإرشادات أيضاً الصحة المستهدفة وتعتمد على الخطر المحتمل ، أي تقرر كل دولة وفقاً لظروفها وكمية مجرى المياه وإستعداد وقدرة البشر للدفع من أجل خدمات المياه.

ب/ إرشادات المنظمة وإعادة إستخدام المياه القذرة: عروض إعادة إستخدام المياه القذرة المرتقبة لزيادة إمكانية الري وتنمية التغذية والمعيشة ، ولكن تكلف خطورة

الصحة من مسببات الأمراض بشكل محدد. تكثر مسببات الأمراض والتفاوت الكيميائي وفقاً لعدد ونوع المصانع وتفريغها للنفايات ومعالجتها.

كما يوجد إرشادات لإستخدام مياه الشرب ، هنالك إرشادات لإستخدام المياه القذرة.

يُعّرف عنصر الصحة بمستوى حماية الصحة ويظهر كهدف صحي لأي خطورة ويطابق قياس حماية الصحة التي تستطيع إنجاز الصحة المستهدفة المحددة . ينشئ تطبيق العنصر إشراف وتقييم منهج نظام يدرك مسئولية المشرف والمؤسسات للنظام الوثيقي ويطلب التأكيد بواسطة إشراف مستقل. الهدف من تأكيد ذلك النظام الفعال والمعايير هو حماية مناطق البشر من الخطر المفرط من الأمراض ومخاطر أخرى تتعلق بإستخدام المياه القذرة.

المبادئ المنبثقة من القانون الدولي للمياه:-

تشكل عدد من المبادئ والأفكار المنبثقة من القانون الدولي للمياه ، إستهلاك وسياسة إدارة منبع المياه ، عامة حقل قانون البيئة الدولي .

على الرغم من أن القوانين العرفية والمبادئ العامة ما زالت تؤثر على تنظيم الدولة لإستخدام وتطوير إدارة المياه الحدودية.

كل من تطوير مناطق قانون المياه الدولي تدرس كالآتي:-

التحوطات:

يعتبر دستور العالم في الطبيعة هو أو تصديق دولي في مبدأ الوقاية أي يسيطر على طلبات الإجماع العلمي ويجب منع الدولة من إبتكار مقياس الحماية الذي ينقص النشاط أو السياسة بسبب الخطر الحاد وغير الملغي للأشخاص أو البيئة. قد يحقق مبدأ الوقاية في المعاهدة الدولية كنظام مونتديال في المواد التي تؤثر على طبقة الأوزون وظهر في تصريحات ومعاهدات دولية أُخرى تنعكس في المبدأ رقم 15 في تصريح ريو للتنمية والبيئة. وقع التصريح في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في مدينة ريو دي جانيرو في عام 1992م.

يتطلب حماية تصريح ريو المعلن أينما وجدت تهديدات خسائر ضرورية وغير مهمة وفقدان القناعة العلمية يجب أن يستخدم كسبب في تأجيل مقياس التكاليف المثالية لحماية البيئة من التهتك. يغير منهج الوقاية الفكرة الرئيسية لإثبات

مقصد عدم الضرر في أخذ الأنشطة أكثر من الأذى الخطير. يدرك المبدأ قابلية فهم البشر وتدوين مبدأ الشك العلمي ويلازم حماية البيئة. لدى إختلافات في كيفية تقبل مبدأ الشك العلمي.

رسوم النفايات:

تحت مبدأ رسوم النفايات أو التلوثات أي شخص أو كيان مسئول من تلوث المحيط الطبيعي يجب أن يقتصر التكاليف بربطها مع معالجة الأذى. هذا المبدأ ليس مُصدق بقوة بالإشارة إلى الجزء الكبير في المجتمع الدولي ، لكنه يتقبل دعم قوى في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي المجتمع الدولي. يظهر هذا المبدأ أيضاً عند إتفاق الألسن في تصريح ريو كالآتي: يجب أن تسعى المسئولية الدفع لدفع عولمة تكاليف البيئة وإستهلاك المؤسسات الإقتصادية ، يؤخذ نحو تقييم منهج تخفيض تكاليف التلوث مع مراعاة الإدخال العام دون تعريف التجارة الدولية والإستثمار.

يتأمل مبدأ رسوم التلوث التكاليف التي تجمع مع التلوث ويجب أن تؤسس عن طريق المسئولين. إن جمع التكاليف لا تستطيع فقط شمل تكاليف التنمية وتحقيق الوقاية وتنظيم مقياس التقليل ، أيضاً تضعف تكاليف نضافة منبع المياه والتعويضات المدفوعة والأذى والخطر الذي يسببه التلوث ، تلك ملاحظة خاطئة.

على الرغم من أن مبدأ مدفوعات النفايات تعرف عموماً بالشمول والتطبيق في كل التحديات لأن التصادم الإقتصادي في كيان التلوث ولهذا يظل إنجاز الإدارة داخل عدة دول وفقاً للسياسة التي تنظم الهيكل.

المشاركة وإختلاف المسئولين:-

يتضمن مبدأ المشاركة وإختلاف المسئولين إحتياجات الخاصة لتنمية الدول ، ويجب أن يوضع في قرار التطوير والتطبيق وتغيير القانون الدولي وهذا ينشيء سعات مختلفة. يجب أن لا تتعهد الأمم الغنية والفقيرة مع مثيلاتها على الأصح تلزم الدول الغنية بالموافقة على مساعدة الأمم الفقيرة ويجب أن تنحصر على مشاركة إصلاح الأنشطة والتكاليف. ظهر هذا المبدأ في تصريح ريو كالآتي:

(يجب أن تتعاون الدول على وضع المشاركة العالمية لحفظ وحماية وتخزين الصحة المتكاملة لنظام الأرض البيئي وبالنظر إلى إختلاف المساهمات وإختلال البيئة العالمية لدى الدولة المشاركة لكن بتنوع المسئوليات تدرك الدول المنظورة المسئولية التي تنحصر في ممارسات التنمية الدولية المستمرة بجهة أخرى إجبار المجتمع بالسيطرة على التقنية البيئية والمصادر المالية).

قد يدل المبدأ الدول النامية بأخذ المسئولية مع مراعاة الحوار والحماية والتخزين أو مشاركة المنابع مع الدول المتقدمة كتطبيق لقانون المياه.

التنمية المستمرة:

تعرف التنمية المستمرة عام بالتنمية التي تقابل إحتياجات الحاضر دون المساومة في قدرة أجيال المستقبل لمقابلة إحتياجاتهم. ظهر المصطلح في تصريح ريو وتعمل الدولة على حماية البيئة ويجب أن تتوافق مع عنصر التطور. يعدد تصريح ريو خطط أولويات التنمية المستمرة ويشمل المقابلات الأساسية مثل الوظائف والطعام والطاقة والمياه وتصريف المجاري وضمان الإستمرار على مستوى السكان ووقاية تحسين المنبع.

إن مبدأ التنمية المستمر وافق عليه في الحديث الدولي وينشيء جزئياً لتطور المخاوف فوق إختلاف البيئة وتغيير المناخ وعدة قضايا طارئة.

الخاتمة:

أشار واحد من المعلقين إفتراض في نقص المياه كالآتي: الحوجة إلى النتيجة الضرورية في النزاعات الساخنة ، ولكنها تستطيع أن تكون محفزة بدلاً من زيادة التعاون الأمنية هي فهم الدول لخطورة إستنزاف المياه.

سيعملون معاً على نحو متزايد في السعي لحلول دائمة تفيدهم جميعاً . العديد من الإتفاقيات والمؤتمرات والبروتوكولات شُرحت في الفصل الذي يغطي المياه المشتركة وإدارة المياه في تجارب ورغبة قانون المياه لكي يكون مثالياً في إستهلاك كل إحتمالات النزاع فوق المياه.